العنوان:	متسلمية نابلس فى العهد المصرى 1247 - 1256 هـ = 1831 - 1840 م.
المؤلف الرئيسي:	سعادة، علاء كامل عبدالجابر
مؤلفين آخرين:	الطراونة، محمد سالم غثيان(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2007
موقع:	الكرك
الصفحات:	1 - 364
رقم MD:	786599
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة مؤتة
الكلية:	عمادة الدراسات العليا
الدولة:	الاردن
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	التاريخ المصرى، مدينة نابلس، الاثار التاريخية، السلطات الحاكمة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/786599

الفصل الثالث

الحياة الإدارية

حتى يتسنى معرفة التقسيمات الإدارية لبلاد الشام في عهد الحكم المصري لابد من توضيح الحياة الإدارية التي كانت تعيشها بلاد الشام في العهد العثماني(1517– 1918م)، فقد كان لها الأثر الأكبر في تشكيل النظام الإداري لبلاد الشام، واستفاد منه محمد علي باشا ونجله إبراهيم باشا، وزادا عليه مع القليل من الاصلاح. فالعهد العثماني كان اللبنة الاساسية في البناء الإداري لبلاد الشام، فقد عاشته طوال فترة دخولها تحت مظلة العثمانيين، واستمرت به بدخول الحكم المصري.

رأت الدراسة ضرورة بيان الأوضاع الإدارية التي كانت سائدة في بلاد الشام قبيل الحكم المصري لأن الحياة الإدارية التي عاشتها فلسطين أثناء الحكم المصري هي امتداد لما كان سائدا في الحكم العثماني. فقد انعكست ملامح الحياة الإدارية المصرية على فلسطين بعامة ونابلس بخاصة في فترة زاهية من تاريخ نابلس.

3. 1 الأوضاع الإدارية في بلاد الشام قبيل الحكم المصري

قسَّم المقدسي في البداية إقليم بلاد الشام إلى6 كور([1]) فجعل أولاها قنسرين، ثم حمص، ثم دمشق، ثم الأردن، ثم فلسطين، ثم الشراة. أما فلسطين فكانت قصبتها الرملة، بيت المقدس، بيت جبريل، غزة ميماس، عسقلان، يافا، أرسوف، قيسارية، نابلس، أريحا، عمان([2])

كانت التقسيمات الإدارية العثمانية تُقسَّم الى: الولاية، وعلى رأسها الوالي الذي يعود في أموره الى وزارة الداخلية في استانبول، وتشتمل الولاية على عدة ألوية أو متصرفيات، وهذه تضم عدة أقضية، وكل قضاء يتألف من مديرية أو أكثر، ويعرف حاكمها على التوالي باسم الوالي والمتصرف والقائمقام والمدير(مدير

([1]) الكور: جمع كورة، وهي المدينة والصقع، والكورة من البلاد المخلاف، والكورة ايضاً احدى قرى اليمن؛ ابن منظور، لسان العرب، مادة كور، ج7، ص761

([2]) المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الاقاليم، ص154- 155

الناحية)، وتضم الناحية عدة قرى، ينوب في كل منها عن مدير الناحية أحد أهاليها، والذي يعرف باسم المختار([1])، وهذا التقسيم يسهّل ربط أجزاء الدولة من القرية الى الولاية مع بعضها بعضاً فاعتبرت هذه التقسيمات العثمانية الأساس في تنظيم السلك الإداري في بلاد الشام، واستمرت في عهد الحكم المصري، وقطفنا ثمارها في عصورنا الحديثة أيضاً، وإن صبغت بعض المصطلحات الإدارية الحديثة بمسميات جديدة أخرى دلت على المعنى ذاته.

كانت بلاد الشام في عهد المماليك تقسّم الى14 مقاطعة، وهي: دمشق، والقدس، وحمص، وبعلبك، ورحبة، وعجلون، وصرخد، وماسيات، والرملة، ونابلس، ويعرف حاكمها بالكاشف، ثم حلب، وبيروت، وصيدا، وتدمر وعرف حاكمها بالنائب([2]). إلا أن عبد العزيز محمد عوض قسَّم بلاد الشام في فترة حكم المماليك الى6 وحدات إدارية عرفت باسم نيابات وهي: نيابة الشام، ونيابة حلب، ونيابة طرابلس، ونيابة حماة، ونيابة صفد، ونيابة الكرك([3]).

وعندما فتح السلطان العثماني سليم الأول(1512–1520م) بلاد الشام سنة1516م قسَّمها الى8 إيالات(ولايات)، وهي: حلب، ودمشق، وحمص، وحماة، وطرابلس، وصفد، والقدس، وغزة، ويعرف حاكمها بالوالي، وقسِّمت كل إيالة الى ألوية يعرف حاكمها بالمتسلم، وبعد عصيان(جان بردي الغزالي) نائب دمشق، وقضاء فرهاد باشا قائد الجيش على عصيانه، وقتله في معركة القابون قرب دمشق سنة1521م، قسِّمت بلاد الشام الى ثلاث إيالات رئيسة هي: إيالة حلب وتشمل حمص وحماة، وإيالة طرابلس وهي التي شملت جميع الساحل من اللاذقية الى غزة، وإيالة الشام والتي تشمل جبل لبنان، البقاع، حوران، عجلون، صفد، جبل نابلس، جبل القدس أي القسم الداخلي جميعُهُ([4]).

([1]) الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ص9

([2]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج1، ص17

([3]) عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864- 1914م، تقديم احمد عزت عبد الكريم، دار المعارف، مصر، (د. ت)، ص61؛ سيشار إليه فيما بعد عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية.

([4]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج1، ص17؛ انظر الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ص9- 10

وكانت بلاد الشام قبل دخولها في الحكم المصري مقسّمة الى4 إيـــالات، إذ أضيفت إيالة صيدا إلى جانب إيالات حلب وطـــرابلس والـــشام(دمـــشق)([1])، إلا أن إحسان النمر يؤكد أن في ذلك مجانبة للصواب ففي الواقع كانت بلاد الشام مقـــسمة الى ثلاث إيالات هي: حلب، والشام(دمشق)، والساحل(طرابلس) فـــالأولى والثانيـــة ظلتا تسميان باسم العاصمة بلا تبديل أو تغيير. أما ولاية الساحل(طرابلس) فكانـــت تسمى باسم عاصمتها التي تبدلت تَبَعاً لمقر العاصمة. فلما كان في صـــيدا ســـميت ولاية صيدا، وعندما صار في عكا سميت ولاية عكا، ولما صار ببيـــروت ســـميت ولاية بيروت، وعندما صار في طرابلس قيل ولاية طرابلس([2]).

وفيما يلي عرض مقتضب لتنوع نظام الإدارة في بلاد الشام أثناء الوجـــود العثماني. فقد كانت الأستانة المرجع الأعلى لحكام بلاد الشام([3])؛ فبعـــد أن وصـــل سليمان القانوني الى عرش السلطنة(1520- 1566م)، وضع نظاماً جديـــداً لإدارة بلاد الشام، وبموجب هذا النظام الجديد قُسّمت بلاد الشام إلى ثلاث وحدات إداريـــة عرفت باسم(ولايات) هي: ولاية دمشق، وشملت10 ألوية(سناجق)، وولايـــة حلـــب وشملت9 ألوية، وولاية طرابلس وشملت5 ألوية، وقد قام هذا النظام الجديـــد علـــى الأسس التالية([4]):

1- تعيين نواب عثمانيين جدد للنيابات في بلاد الشام عوضا عن المماليك.

2- إقرار تقسيم إداري جديد لبلاد الشام روعي فيه العنصران التاليان:

أ- التقسيم التقليدي لبلاد الشام، الذي استقر منذ عهد المماليك، مـــع إقـــرار العصبيات البدوية والتركمانية والدرزية في مناطقها.

ب- التقسيم الإداري العام للدولة العثمانية، الذي قُسمت الدولة بموجبه الـــى قسمين رئيسيين هما: الروملّي ومقره مناستر أو صوفية، والأناضول ومقره أنقرة ثم كوتاهية.

([1]) سليمان أبو عزالدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص131؛ نظر اكرم الراميني، نابلس فـي القرن التاسع عشر، ص20؛ انظر عدنان جراد، الحكم المصري في سورية، ص44

([2]) إحسان النمر، نقد رسالة الراميني عن نابلس، ص10

([3]) سليمان ابو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص131

([4]) عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ص61- 62

وفي عهد السلطان مراد الثالث(1574- 1595م) قسمت الدولة العثمانية إلى إيالات أو باشويات، وتألفت كل إيالة من عدة سناجق، وعُيِّن على كل إيالة وزير أو باشا، وعلى كل سنجق(ميرميران) أو باشا، وبناءً على هذا التقسيم الإداري قسمت بلاد الشام الى الباشويات أو الإيالات التالية: حلب، والشام أو دمشق، وطرابلس، وبقي هذا التقسيم الإداري معمولاً به حتى سنة1660م حينما أُحدثت إيالة صيدا لمراقبة العصبيات الإقطاعية المسلحة في جبل لبنان، بعد ثورة الأمير فخر الدين المعني الثاني(1632- 1633م)، فقد تم تشكيل إيالة صيدا بسلخ أجزاء من إيالتي طرابلس ودمشق، واتخذت مدينة صيدا مقراً لها. أما في بداية ق18م فقد كانت التقسيمات الإدارية في بلاد الشام على النحو التالي([1]):

1- إيالة حلب: مركزها حلب، وضمت ألوية: أدنه(أضنه)، وباليس، وبيره جك، وحلب، وعزيز(أعزاز)، وكليس، ومعرة النعمان.

2- إيالة الشام: مركزها دمشق، وضمت ألوية: دمشق، والقدس، وغزة، ونابلس، وعجلون، وصفد، وصيدا، وبيروت، والكرك، والشوبك.

3- إيالة طرابلس: مركزها طرابلس وشملت ألوية: طرابلس، وحمص، وحماة، والسلمية، وجبلة.

وعندما زار السائح التركي(أوليا جلبي) نابلس سنة1082هـ/ 1671م، وجدها مركز لواء تابع لولاية الشام(دمشق) يضم200 قرية([2]). وأُنيط حكم جبل لبنان في معظم الأوقات لأمرائه حيث كان له نظامه الخاص، وكان على كل باشوية والٍ هو في الغالب رجل عسكري تركي يمثل السلطة الإسميِّة للسلطان. ولعل الدولة قد هدفت من وراء هذا التقسيم توزيع السلطات حتى لا تعطي الفرصة لتحكُّم شخصية قوية، وكان يتم في بعض الأحيان، ونظراً للوقوف أمام ما يهدد الدولة أو لفرض سلطان بعض الباشوات ضم أكثر من باشوية مثلما حدث مع عبد الله باشا حينما أضاف بقسوته وصرامته أقسام نابلس والقدس إليه، وفرض سلطته الاسمية على لبنان، وبجوار الباشا كان هناك في دمشق قائد عام(مشير العرضي الهمايوني

([1]) عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ص62- 63؛ انظر لطيفة سالم، الحكم المصري في الشام، ص32- 33؛ انظر الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ص10
([2]) الموسوعة الفلسطينية، م4، ص417

الخامس)، الذي اختص بالإدارة العسكرية، ووقع على عاتقه إخضاع المنطقة. أما الألوية فأطلق عليها سناجق، وكان المتسلم هو الذي يدير اللواء ويجبي الأموال للدولة، وبقيت بلاد الشام في ظل هذه التقسيمات الإدارية- إذ أعيد تشكيل إيالة صيدا ونقل مركزها إلى عكا- حتى قدوم الحكم المصري إلى بلاد الشام([1]).

وقسّم العثمانيون الممالك التابعة لهم إلى ولايات بموجب قانون الولايات 1281هـ/ 1864م، وتألفت كل ولاية من مجموعة ألوية(سناجق)، وضم اللواء عدة أقضية، وتكوّن القضاء من نواحٍ، وشملت الناحية القرى، والمزارع الواقعة ضمن حدودها الإدارية([2]).

وفي ظل هذه التقسيمات الإدارية حافظت مدينة نابلس على وضعها الإداري التابع لولاية الشام(دمشق) خلال القرون الثلاثة الأولى من الحكم العثماني للمنطقة العربية، فكانت مركزاً للواء(سنجق) وتابعةً لولاية الشام (دمشق) إلا أن هذا الوضع تغير خلال ق19م؛ فقد شهد النصف الأول منه تقلباً في تبعية نابلس الإدارية، فبعد أن كانت تابعة لولاية الشام أصبحت تابعة لولاية صيدا، وقد زاد هذا التقلب في التبعية الإدارية خلال النصف الثاني من القرن ذاته، فبعد أن كانت نابلس تتبع ولاية صيدا أصبحت تابعة لمتصرفية القدس، ثم ولاية بيروت، وبقي هذا النسق الإداري لنابلس على ما هو عليه حتى نهاية الحكم العثماني في المنطقة العربية([3]).

ولعل مرد هذا التقلب الإداري الذي ميّز ق19م عما سبقه من القرون هو أن هذا القرن قد شهد تغيرات سياسية واضحة على ساحة بلاد الشام التي خضعت للحكم المصري في الفترة مابين(1247- 1256هـ/ 1831- 1840م) فقد حقق العهد المصري مركزية في الحكم، شكلت مقدمة لحركة الإصلاحات العثمانية بهدف استعادة قبضتها وتقويتها بعد نهاية فترة الحكم المصري لبلاد الشام. فتبعت مدينة نابلس على إثر ذلك لسنجق عثماني تابع لولاية الشام سنة1841م، وفي سنة1843م

([1]) لطيفة سالم، الحكم المصري في الشام، ص32- 33
([2]) اكرم الراميني، نابلس في القرن التاسع عشر، ص26
([3]) بهجت صبري، المظاهر العمرانية في مدينة نابلس خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، مجلة جامعة النجاح، م2، العدد6، نابلس، ذي القعدة 1412هـ/ أيار 1992م، ص78-79؛ سيشار اليه فيما بعد بهجت صبري، المظاهر العمرانية في مدينة نابلس.

سُلخت القدس عن ولاية الشام، واعتُبِرَت متصرفية مستقلة، وألحقت بهـا نـابلس، وغزة ضمن ولاية صيدا ثم فُصلت نابلس عن القدس خلال النـصف الثـاني مـن ق19م، وأصبحت تابعة لولاية صيدا، وتبدل هذا الوضع أيـضاً بعـد أن أصـبحت نابلس أحدى ألوية ولاية جديدة استحدثت سنة1888م هي ولاية بيروت([1]).

وعليه فلم تستمر تبعية نابلس الإدارية لولاية صيدا طويلاً، وذلـك بـسبب خضوع بلاد الشام للحكم المصري، فدخلت نابلس على إثر ذلك عهداً جديـداً مـن الحكم الإداري بل من المركزية الإدارية والسياسية والاقتصادية التي صَبَغت مدينـة نابلس بالصبغة المصرية، التي صاغها محمد علي باشا حاكم مصر وولده إبـراهيم باشا الذي لُمِسَت بصماته على الحياة الإدارية في مدينة نابلس.

كان عبد الله باشا والي صيدا متولياً إدارة طرابلس الشام، ومتـسلطا علـى بلاد فلسطين حتى برية سيناء([2])، وقد تزامن ذلك مع زحف إبراهيم باشـا بجيوشـه الى بلاد الشام وانضمام كيليكيا اليه، فما برح محمد علي باشا بعد حيازته لبلاد الشام أن قام بوضع تشكيل إداري جديد لحكومة البلاد، فجعل نجله إبراهيم باشـا حاكمـاً عاماً، وضُمت عكا، وسائر بلاد فلسطين حتى برية سيناء الى ولاية الشام، اذ كـان لواء نابلس مربوطاً بولاية الشام حتى الحكم المصري([3])، وقد أشارت المحفوظـات الملكية المصرية إلى أن سفير فرنسا أرسل الى إبراهيم باشا أنه يسعى لعقد الـصلح بين مصر والأستانة، ولضم عكا، ونابلس، وطرابلس، والقدس إلى مصر([4])، وذلـك لما حققته الجيوش المصرية من انتصارات كفلت لها السيطرة علـى بـلاد الـشام، والمكوث بها فترة عقد من الزمان.

([1]) بهجت صبري، المظاهر العمرانية في مدينة نابلس، ص79- 80
([2]) سليمان ابو عزالدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص131- 132
([3]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج3، ص16
([4]) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م2، وثيقة 2698، عابدين محفظة 422 رقم 17، 3 شوال 1248هـ/ 23 شباط 1833 م، ص264.

3. 2 إصلاحات إبراهيم باشا الإدارية

قبل الولوج والخوض في الحديث عن إصلاحات إبراهيم باشا الإدارية في بلاد الشام، لا بد من التطرق الى الهيكل الإداري في عهد والده محمد علي باشا، وذلك من خلال التطرق الى أمرين اساسيين هامين: أولهما حدود بر الشام، وثانيهما صلاحيات محمد علي باشا، فالشام في عُرف محمد علي باشا شملت إيالات حلب ودمشق وطرابلس وصيدا وتوابعها. بيد أن قلة الثقة بين محمد علي والسلطان العثماني محمود الثاني(1808- 1839م) أدت الى مفاوضات شاقة حول الحدود الشمالية الشرقية، وهو أن الفرات كان بوجه اجمالي الحد الفاصل بين الطرفين في الشرق، وأن(عينتاب، وكلس، وكور دداغ)، وَقَعْنَ ضمن الحدود المصرية. هذا من ناحية، ومن الناحية الثانية أن محمد علي بقي، من الناحية القانونية، حتى آخر عهده في بر الشام والياً من ولات السلطنة، يحكم بموجب أمر سلطاني يوجه إليه سنوياً لكن الواقع الذي يخلو من الجدل هو أنَّ محمد علي كان أقوى ولاة السلطنة، وأجدرهم بالحكم حيث كان يضاهي السلطان نفسه قوة وعزة وشهرة، وظهر ذلك واضحاً عندما تمكن من قهر الجيش السلطاني، وأسر قائده الصدر الأعظم، وإملاء شروطه على السلطان، فلم يختلف رأي محمد علي في نفسه، وفي صلاحياته فهو المرجع الأعلى في الحكم، وحكمه لا يُرد، ولكنه رأى أن يشرك الأعيان في الحكم فيستشيرهم في كثير من الأمور، ويحتفظ بالرأي الأخير لنفسه([1]).

إن حملة محمد علي على بلاد الشام لم تكن وليدة سنة1247هـ/ 1831م، فقد كان حُلم الاستيلاء عليها شغله الشاغل منذ توليه الحكم في مصر، ولكن تمخضت الظروف السياسية مع بداية ثلاثينيات ق19م عن تمهيد الأسباب والذرائع للزحف على بلاد الشام، إذ كان محمد علي باشا مؤمناً بأن الشام باب مصر([2]).

فكان من حسنات حكومة محمد علي باشا الإدارية والسياسية أن مبادئها كانت نظامية، على الرغم من أن النظام لم يطبق دائماً تطبيقاً عادلاً نظراً لما تخلل

([1]) أسد رستم، بشر بين السلطان والعزيز، القسم1، ص102- 103

([2]) عائدة فايق ابو عياش، متسلمية غزة تحت الحكم المصري 1247- 1256هـ/ 1831- 1841م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1996م، ص22؛ سيشار اليه فيما بعد عائدة ابو عياش، متسلمية غزة تحت الحكم المصري.

إدارة الحكومة من الاختلاط والفساد، فإنه وضع الأساس لترقية الحكم، وذلك لترقية القائمين به والشعب الخاضع له، فوزع السلطات الإدارية والقضائية، وقرر اختصاص كل منها حسب الاستطاعة، فأقام الحوائل دون الحكم المطلق الذي كان فيما مضى يحصر السلطة في الحاكم وحاشيته، حيث تم تعيين عدد كبير من أهالي البلاد في المناصب المختلفة([1])، بالإضافة الى أن محمد علي باشا جند النصارى ليبعد الدول الأوروبية عنهم، وعن إثارة الفتن بوساطتهم، وليزيل عداوة المسلمين، ويوطد صداقتهم، وكل ذلك لتوحيد القلوب بين رعايا ملكه([2]).

لا شك أن الحكم المصري في بلاد الشام كان يمثل أول محاولة جادة لإدخال المفاهيم الإدارية الحديثة، فقد طبق مفهوم الدولة الإقليمية، وهو مفهوم ظهر تحت حكم محمد علي قبل أن يظهر تحت حكم العثمانيين، وكان هذا المفهوم متأصلاً في معظم السياسات التي طبقها المصريون في مديريات بلاد الشام سيما فيما يتعلق بالسياسات العسكرية والمالية والتشريعية، كالتجنيد وتنظيم الضرائب، وإدخال تشريعات مدنية، وتقليص سلطات قضاة الشرع، وكان غالبية المهيمنين على أمور الحكم في بلاد الشام نخبة من كبار الموظفين الوافدين من مصر. وبالإضافة الى إبراهيم باشا نائب والده في حكم بلاد الشام ورأس الإدارة فيها السرعسكر (القائد العام)، فقد كان هناك ثلاثة من كبار مساعديه هم: محمد شريف الحكمدار (حاكم إيالات بلاد الشام)، وحنا البحري المشرف المالي العام، وسليمان الفرنساوي رئيس هيئة اركان الحرب([3]).

يلاحظ أن إبراهيم باشا انتهج سياسة الفصل بين الإدارة المدنية والإدارة العسكرية، وسعى الى الاستعانة بالموالين من الولاة السابقين، وعمل على طمأنة الأهالي بإشراكهم في الإدارة وتصريف الشؤون العامة. وقد جاء هذا التوجه بناءً على مشورة والده في تهدئة نفوس السكان، وإشاعة الأمن والاستقرار في نفوسهم([4]).

([1]) سليمان ابو عزالدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص318
([2]) أسد رستم، بشر بين السلطان والعزيز، القسم1، ص100
([3]) امين محمود، الإدارة المصرية في بلاد الشام، ص111
([4]) محافظ الابحاث، محفظة 69، وثيقة 14، 13شعبان 1252هـ/ 22 تشرين ثاني 1836م

قام إبراهيم باشا بإصلاحات وتعديلات على النظام الادراي في بلاد الـشام على النحو التالي:

1- أعاد إبراهيم باشا تنظيم البلاد على النسق المصري، فقسم سوريا وفلسطين وكيليكيا الى6 مديريات، وتَرأَّسَ كل مديرية مدير، وعين في كل مدينة نواباً عن السلطة المركزية، ومتسلمين يخضع اليهم مباشرة شيوخ القرى المجاورة، وتحت رئاسة كل متسلم شُكِّلَ مجلس استشاري أو شورى من بين الملاّكين المحليين والتجار، والممثلين الروحانيين، وعهدت الى هذه المجالس وظيفة المحاكم المدنية، وحُصِرَت السلطة القضائية العليا بيد إبراهيم باشا مباشرة، الذي كان يصدر الأحكام شخصياً بالقضايا الجنائية والسياسية بعد أن تنظر فيها المحاكم بصورة تمهيدية([1]).

2- أوقف إبراهيم باشا استغلال النفوذ والابتزاز، فعندما بلغ مسامعه أن القوات تتناول الطعام على حساب أصحاب البيوت استاء من هذا الامر، ورفضه بشدة لكي لا يقال إن الجنود المصرية مثل الجنود الأتراك([2]).

3- ألغى إبراهيم باشا التقسيمات الإدارية التي سادت بلاد الـشام في العهد العثماني الأول، فعين في كانون أول1831م متسلمين على المدن الساحلية: صور، وصيدا وبيروت، وطرابلس، وربطهم به مباشرة، ثم عدل عن ذلك بعد سنة واحدة، وفوض الأمير بشير الشهابي في تشرين أول1832م بإدارة شؤون هذه المدن، فولّى الأخير متسلمين عليها من أقاربه([3]). وبعد اتفاقية كوتاهية1833م أصبحت حكومة محمد علي باشا في القاهرة المرجع الأعلى للإدارة المصرية في بلاد الشام، وفي فلسطين أصبح متسلم عكا مسؤولا عن جميع أنحاء البلد من صفد شمالاً حتى رفح جنوباً، وقد تم تعيين الشيخ حسين عبد الهادي حاكما في عكا تابعاً لمحمد شريف حكمدار عربستان(بلاد الشام) الذي جعل دمشق عاصمة بلاد الشام، وكان لتعاون آل عبد الهادي مع الحكم المصري، وصدق خِدمَتِهِم للإدارة الجديدة دور مهم في ارتفاع شأن هذه العائلة، ونفوذها في الثلاثينيات من ق19م، وأصبح محمود بك أحد اخوة الشيخ حسين متسلماً على يافا، وولده الشيخ سليمان متسلماً على جنين. كما أصبح

([1]) لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، ص133- 134

([2]) لطيفة سالم، الحكم المصري بالشام، ص296

([3]) عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ص63

الشيخ قاسم الأحمد متسلماً على القدس، وولده الشيخ محمد متسلماً على نابلس ومشاريقها، وولده الشيخ يوسف شيخاً على جماعين، وهكذا أصبح لزعماء نابلس الذين تعاونوا مع الحكم المصري اليد العليا في الإدارة المحلية في فلسطين، وامتد نفوذهم من عكا شمالا حتى يافا وغزة جنوباً([1]).

4- في المجال العسكري: سعى إبراهيم باشا الى زيادة جيشه حتى بلغ نحو 85 ألفاً عدا عن المتجندين المحدثين من بلاد الشام. وقد تولى ابراهيم باشا منصبي الحاكم العام والقائد العام في بلاد الشام، فأعطى جل اهتمامه الى الشؤون العسكرية وجدَّ في العمل لتأمين الحدود وإقرار الأمن والسكينة في البلاد، فوزع جيشه في بلاد الشام كما هو في الجدول الآتي([2]):

جدول رقم(3)

توزيع جنود محمد علي باشا في بلاد الشام

الموقع	جنود مشاة	فرسان	مدفعية	مهندسون	المجموع
إدلب	-------	-----	-----	758	758
أدنه	5801	678	-----	------	6479
انطاكية	3131	-----	-----	------	3131
أورفا	6919	1631	-----	------	8550
حلب	11182	-----	1949	------	13131
حماة	2925	-----	1372	------	4297
حمص	-------	-----	982	------	982
داريًا	2555	-----	-----	------	2555
دمشق	-------	1482	1007	------	2489
طرابلس	1641	-----	-----	------	1641
طرسوس	-------	1404	-----	------	1404
عكا	2049	768	337	812	3966
عينتاب	7625	-----	-----	------	7625
القدس	1755	-----	-----	------	1755
كلس	4926	756	-----	------	5682
اللاذقية	-------	796	-----	------	796
مرعش	5238	-----	-----	------	5238
مع القائد العام	1152	-----	-----	------	1152
المجموع	56899	7515	5647	1570	71631
جنود غير نظامية	1935	9184	-----	------	11119
المجموع الكلي	58834	16699	5647	1570	82750

([1]) عادل مناع، تاريخ فلسطين، ص140

([2]) سليمان أبو عزالدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص129- 130

5- القوى السياسية: لقد اعتمد إبراهيم باشا في حكمه لبلاد الشام على عدة قوى سياسية، إذ اعتمد على الأمير بشير الشهابي في منطقة لبنان، وعلى المسيحيين في اكثر المناطق من بلاد الشام كما اعتاد في مصر لأن والده محمد علي كان يعتمد عليهم، وكان يرى أن المناصب الكبرى في الدولة يجب أن تكون من نصيب الأتراك أو المسيحيين، الذين أيَّدوا دخول قوات ابراهيم باشا بلاد الشام، وأخلصوا في خدمة ابراهيم باشا والدولة المصرية، فاستعان بهم إضافة الى اعتماده على قوات عسكرية أجنبية مسيحية في جيشه، واعتمد أيضاً على شيوخ عبد الهادي وآل القاسم في منطقة نابلس([1]). فخضعت نابلس لحكم الشيخ حسين عبد الهادي، وهو من أهل البلاد، إذ عينه الباب العالي ليضمن هدوء المنطقة، ولكن لم يمكِّنه عبد الله باشا من الاستقرار، وربط بينهما العداء مما جعل شيخ نابلس يلوذ بحمى إبراهيم باشا وكان له نعم الدليل، ومفتاح الطريق في الشام([2]).

ويُلحظ من ذلك أن ابراهيم باشا انتهج سياسة الفصل بين الادارة المدنية والادارة العسكرية، وسعى الى الاستعانة بالموالين من الولاة السابقين، والعمل على طمأنة الأهالي بإشراكهم في الادارة وتصريف الشؤون العامة([3]).

وتشير المحفوظات الملكية المصرية الى أن إبراهيم باشا أرسل إلى محمد علي باشا يستطلع رأيه في الحذو حَذو ملوك أوروبا فينشئ في بر الشام ألاياً مؤلفاً من أبناء العائلات الكبيرة في جبل الدروز ونابلس وعكا وجبال النصيرية، ويجعل هذا الآلاي تحت قيادته الشخصية فيلجم بذلك البلاد العربية حتى تصبح في قبضة يده([4]).

وحكم آل الشافعي وآل النمر القسم الجنوبي من بر الشام جميعه تقريباً وكفلوا قلاع القسم الشرقي، وحكموا: نابلس، والقدس، واللد، وعجلون، وغزة،

([1]) مؤلف مجهول، مذكرات تاريخية، ص17- 18

([2]) لطيفة سالم، الحكم المصري في الشام، ص35

([3]) محمد سالم الطراونة، الأوضاع الإدارية في متسلمية القدس في فترة الحكم المصري (1247-1256هـ/ 1831- 1840م)، مجلة جامعة مؤتة، م21، العدد6، 16 آب 2006م، ص228؛ سيشار اليه فيما بعد محمد الطراونة، الأوضاع الإدارية في متسلمية القدس.

([4]) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م2، وثيقة3201، عابدين محفظة248 رقم15، 7 جمادى الأولى 1249هـ/ 25 تموز 1833م، ص358؛ انظر عدنان جراد، الحكم المصري في سورية، ص45

واللجون(جنين)، وحكم آل طوقان يافا. وفي الحكم المصري حكم آل عبد الهادي وآل القاسم الولايات التالية: عكا، وصيدا(الساحل)، ويافا، وغزة، والقدس، ونابلس، وجنين. وحكم مصطفى السعيد في يافا، وتولت ذريته زعامتها الى عهد قريب([1]).

6- قام إبراهيم باشا بعدة إصلاحات شملت النواحي التجارية والزراعية والتعليمية إذ أعاد تنظيم الدولة إدارياً، واعتمد المركزية في الحكم، ونشط التجارة الداخلية والخارجية والترانزيت وزادها، وأجرى إصلاحات في التعليم وأسس أول مطبعة في لبنان سنة1834م، واعتمد اللغة العربية في التعليم، وبث الروح القومية العربية بين صفوف الشعب، وزاد المساحات المزروعة، وشجع إنشاء القرى الجديدة، وحصر الجمارك بيد السلطة الحاكمة وحددها بدقة، ووطن البدو([2]).

7- التواضع والكياسة: كان لوجود إبراهيم باشا في بلاد الشام التأثير الواضح في بساطة المظهر، فبعد أن كان كبار رجال البلاد يتباهون بالملابس الفاخرة والمظاهر الخلابة، وكثرة الاتباع، يقلدون في ذلك الحكام العثمانيين، كان إبراهيم باشا ميالاً بفطرته الى بساطة المظهر والتخشن في المعيشة، ولعل حياة الجندية زادته استمساكاً بذلك لأن احوال الجندية تقتضي التخشن، وملابس رجالها بسيطة متماثلة، لا تمييز فيها بين ملابس كبار الضباط وصغارهم إلا بما عليها من العلامات الفارقة([3]).

وقد اعتمد محمد علي باشا على ركائز اساسية في الحكومة المصرية لحكم بلاد الشام إذ اجتمع إلى جانبه عدد من الرجال الذين شكلوا الهيكل الإداري للدولة، وعلى رأسهم ولده إبراهيم باشا، ومحمد شريف الحكمدار على إيالات بلاد الشام، وحنا بحري المشرف المالي العام، وسليمان الفرنساوي الذي شغل منصب رئيس هيئة أركان الحرب، وغيرهم مما استقامت على أيديهم إدارة الدولة، وهذا عرض توضيحي لأهم المناصب في سلك الحكومة المصرية:

([1]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج2، ص403
([2]) مؤلف مجهول، مذكرات تاريخية، ص16- 17
([3]) عدنان جراد، الحكم المصري في سورية، ص202

1- السرعسكر([1]): كان يتمتع بأعلى سلطة في المجالات العسكرية والمدنية، وقد تولى هذا المنصب إبراهيم باشا الذي ناب عن والده محمد علي باشا في حكم بلاد الشام، وكان الأساس الرئيس الذي قامت عليه سلطته مستمد من الثقة المطلقة التي أولاها اياه والده، ومن شخصيته القومية المحنكة، وإنجازاته الحربية، وكان إبراهيم باشا طيلة وجوده في بلاد الشام منهمكاً في حروبه ضد العثمانيين من جهة، وفي قمع وإخماد الثورات الداخلية من جهة أخرى، وقد أُنيطت به مهمة النظر في الشؤون الداخلية في البلاد من قِبل والده. كما فوض ممارسة إدارته على النحو الذي تمليه عليه قناعته دون تردد أو انتظار لما يمكن أن يصدر عن والده من ردود فعل، وقد أشار القنصل البريطاني(فرن Farren)، في رسالة منه إلى وزارة خارجية بلده، إلى أن السلطة في بلاد الشام من الناحية الفعلية بيد إبراهيم باشا نفسه. وأن السكان يهابونه ويخشونه لتركز السلطة العسكرية والمدنية في يديه([2]).

وقد تولى إبراهيم باشا منصب شيخ الحرم في مكة المكرمة، وهو منصب مرموق، وذلك بإبقاء إيالات: مصر، والشام(دمشق)، وحلب، وطرابلس الشام، وصفد، وصيدا، وبيروت، وكريد، وألوية القدس، ونابلس وغيرها، وبإبقاء إيالة الجيش ولواء جدة ومنصبي مُحصِّل أدنه(أضنه)، وشيخ الحرم في مكة المكرمة في عهدة إبراهيم باشا([3])، وقد وافق محمد علي باشا على إقتراح السرعسكر إبراهيم باشا الذي حَبَّذ إنشاء آلاي([4]) خاص من أولاد الاعيان في جبل الدروز، ونابلس، وعكا، وبلاد النصيرية، على أن يكون السرعسكر قائداً فخرياً على هذا الآلاي([5]).

([1]) السرعسكر: هو رئيس الجيوش عموماً؛ محمد علي الانسي، قاموس اللغة العثمانية المسمى الدراري اللامعات في منتخبات اللغات، مطبعة جريدة بيروت، 1318م، ص294؛ سيشار اليه فيما بعد محمد الانسي، الدراري اللامعات.

([2]) امين محمود، الإدارة المصرية في بلاد الشام، ص111- 112

([3]) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م2، وثيقة3416، عابدين دفتر4 رقم25، 21 ذي الحجة 1249هـ/ 1 أيار 1834 م، ص393

([4]) الآلاي: هو الفوج، الموكب، جمع، حجم غفير أو 4 طوابير؛ محمد الانسي، الدراري اللامعات، ص41

([5]) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م2، وثيقة3239، عابدين دفتر210 رقم676، 3 جمادى الآخرة1249هـ/ 19 آب 1833 م، ص364

2- **الحكمدار**([1]): في خريف سنة1832م تم تعيين محمد علي شريف باشا حكمداراً على جميع إيالات بر الشام باستثناء جبل لبنان، حيث بقيت إدراته تحت إشراف الأمير بشير الشهابي([2])، وكان الحكمدار بمثابة المسؤول الإداري العام، واتخذ من دمشق مقراً له([3]). فقد أُسندت إدارة الشؤون العامة في البداية الى الأمير بشير الشهابي الذي عهد إليه تولي الحكم المدني في بلاد الشام، إلا أن الشهابي اعتذر عن هذا المنصب([4]) مما حدا بإبراهيم باشا الى مخاطبة والده بضرورة تعيين حاكم مدني عام لتصريف الشؤون الإدارية([5]).

واختار محمد علي باشا صهره(زوج ابنته) محمد شريف ليتسلم مهام هذا المنصب، وكان محمد شريف صاحب تجربة إدارية ناجحة أثناء توليه مهام حاكم مصر العليا، كما كان يتمتع بقدرة فائقة وغير عادية في تسيير دفة الأمور العسكرية في وقت الحرب، وقام بتركيز قدر كبير من السلطات الإدارية والقانونية في يديه، ولم يتدخل في الترتيبات المحلية للجيش في دمشق، وقصر جهوده على القيام بواجباته الإدارية المدنية([6])، فقد حل محمد شريف مشكلة نابلس الناجمة عن حسابات ثلاث سنوات مكسورة عليها غير منظمة إذ شرع في تنظيمها والمبادرة بإرسالها الى الخزينة الخديوية([7])، وكان محمد شريف يلقب بـ(حكمدار إيالات عربستان)([8]) لأنه خلال السنوات الأولى كان يتولى إدارة إيالات بلاد الشام جميعها([9])، واتخذ من

([1]) الحكمدار: هو الحاكم العام؛ محمد الانسي، الدراري اللامعات، ص230
([2]) عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ص63
([3]) عادل مناع، تاريخ فلسطين، ص140؛ انظر عدنان جراد، الحكم المصري في سورية، ص45
([4]) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م2، وثيقة1658، عابدين محفظة237 رقم256، 29 ربيع الأول1248هـ/ 24 تشرين أول 1832 م، ص86؛ انظر لطيفة سالم، الحكم المصري في الشام، ص70- 72
([5]) محمد الطراونة، الأوضاع الإدارية في متسلمية القدس، ص229
([6]) امين محمود، الإدارة المصرية في بلاد الشام، ص112
([7]) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م4، وثيقة5818، عابدين محفظة257 رقم 101، غرة ربيع الأول1255هـ/ أواسط تموز 1839 م، ص65 و67
([8]) محمد الطراونة، الأوضاع الإدارية في متسلمية القدس، ص229
([9]) سليمان ابو عزالدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص132

دمشق مقراً له لانها تقع وسط الشام فيكون الاشراف منها على مصالح بقية المـــدن أسهل([1]).

3- رئيس هيئة الأركان: تولى هذا المنصب سليمان الفرنساوي، وهـــو الكولونيـــل (العقيد)(أوكتاف جوزيف إنتلم ســـيف Octave Joseph Anthlem Seves) بـــدأ حياته في الخدمة العسكرية الفرنسية، وكان يتصف بالجرأة وحب المغامرة، شـــارك في معركة الطرف الأغر بين القوات الفرنسية والبريطانية، ورافق الجنرال الفرنسي (غروشي) في آخر مراحل معركة وترلو. ترك فرنسا بعـــد انهيـــار امبراطوريـــة نابليون، والتحق بخدمة محمد علي باشا في مصر سنة1819م، وأعلن فيها إسلامه، ولعب دوراً فعالاً في حملة إبراهيم باشا على بلاد الشام([2]).

نظم سليمان الفرنساوي الجيش المصري وفق أحدث الأســـاليب الفرنـــسية، وكان أعلى الضباط رتبة، واليد اليمنى لإبراهيم باشا، اذ تمتع بالثقة الشخصية عنـــد محمد علي باشا وولده إبراهيم، ولم تقتصر مهامه على الأمـــور العـــسكرية وإنمـــا تجاوز ذلك الى التوسط بين القناصل الأجانب والتجار الأوروبيين من ناحية وبـــين السلطات المحلية من ناحية أخرى. كما تولى الإشراف على مديرية صيدا فترة مـــن الوقت في أعقاب إكمال إبراهيم باشا فتح مدينة عكا، وقد تضارب موقع الفرنساوي كوسيط بين الجاليات الأجنبية والسلطات المحلية تضارباً مباشـــراً مـــع صـــلاحيات الحكمدار، لكن لم توجد شكوى من الأخير تجاه هذا الامر([3]).

4- المشرف المالي العام: تولى هذا المنصب حنا بحري، وهو أرمنـــي كـــاثوليكي سليل أُسرة حمصية، وكان الوحيد من السكان المحليين من غيـــر المـــسلمين الـــذي وصل الى مركز رفيع في الدولة المصرية، وقد جمع في يديه الشؤون المالية لكـــل من الحكم المدني والحكم العسكري في بلاد الشام، وبحكم منصبه، كان له دور حاسم في الشؤون الإدارية بشكل عام([4]).

([1]) محمد الطراونة، الأوضاع الإدارية في متسلمية القدس، ص229

([2]) امين محمود، الإدارة المصرية في بلاد الشام، ص131

([3]) المرجع نفسه، ص114؛ انظر عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ص64

([4]) امين محمود، الإدارة المصرية في بلاد الشام، ص113

كان الى جانب كل متسلم أو حاكم مدني في مختلف المدن مباشر أو كبير المحاسبين، وكان جميع المباشرين مسؤولين أمام حنا بحري، وعليهم أن يقدموا له كشفاً بالإيرادات والمصروفات، وقد وفر له ذلك معرفة واسعة بالوضع المالي لكل منطقة، وكذلك بشروط جمع الضرائب والجمارك وأجور المستخدمين، وحجم الإنفاق العسكري، وغيرها من الأمور المالية في الدولة. وكان بحري يتولى أيضاً الإشراف على مجالس الشورى، ويقوم بأعمال المستشار لكل من السرعسكر، والحكمدار، ويحل محل الحكمدار أثناء فترة غيابه، وكان على اتصال وثيق بالقناصل والتجار الأجانب بصفته المشرف المالي العام، وغالباً ما توسط بينهم وبين السلطات المصرية لما كان يتمتع به من دبلوماسية مميزة([1]).

صار لحنا بحري مكانة خاصة في الدولة، وأصبح الناس يقولون بحري بك عوضاً عن الخواجا حنا بحري فعند دخوله الى الديوان ينهض له جميع أرباب الديوان من المفتي الى النقيب، وأصبح اسمه الوظيفي مدير الحسابات ومنقح الجرنال([2]) لأن كافة المواد الميرية التي تحصل مذاكراتها بالمجلس يرسلونها إليه وبدوره ينظر فيها ويجاوبهم عليها، ويرجع انتقاداته الى المجلس لكي يتذاكروا فيها بحيث لا يترك لهم سبيلاً إلا ويحكموا فيها بالعدل، وكان محمد شريف الحكمدار يقدم شرحه بإجراء العمل اللازم بموجبها([3]).

وكان حنا بحري يتنقل بين مدن الشام نظراً لاقتضاء الحاجة حيث إنه، كما تشير المحفوظات الملكية المصرية، قد انتقل بحراً الى عكا ليغادرها الى الناصرة للالتحاق بالركب السرعسكري الذي سيتوجه إلى نابلس([4])، ومن الأعمال المالية ماحرره المعلم روفاييل شحادة في(طرف الشام بان يستخرج من قيود خزينة الشام دفتر بمطلوبات لوا[لواء] نابلوس ولوا جنين في عبوديات وضمايم وذخاير وسايره في هوايات وغيره وان لكون ذلك مقايسه ثلاثة سنوات قبل فسخ اللوايين[لواء

([1]) امين محمود، الإدارة المصرية في بلاد الشام، ص113

([2])الجرنال: هو بيان يومي بأعمال الهيئات الإدارية وغيرها، وكان الجرنال يقدم الى شورى الخاصة مرة أو غير مرة كل اسبوعين؛ اسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م1، ص س

([3]) مؤلف مجهول، مذكرات تاريخية، ص62

([4]) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م2، وثيقة3395، عابدين محفظة248 رقم272، غرة ذي الحجة1249هـ/ أواسط نيسان 1834 م، ص390

نابلس ولواء جنين] المذكورين عن الشام وان يرسله لهذا الطرف وبعد ارساله يعمل دفتر عن لوا القدس والخليل على هذا المنوال ويرسله في كتب إلـــيَّ الآن مـــا ورد دفتر نابلوس وجنين ومقتضى له الامر فاقتضى تحرر للمذكور مكتوب ثـــاني كمـــا شرح وانه يعمل همه بارساله، وبكون بكل تدقيق منها)([1])، وقد طلب حنا بحري من إبراهيم باشا وضع لائحة لتفتيش المصالح الملكية في البلاد العربية ثم اقترح عليـــه أيضا تعيين مفتش ومعاونين ورئيسين من الكتاب وكاتبين من الدرجة الثانيـــة لكـــل إيالة من إيالات عربستان(بلاد الشام) لا مفتشاً واحداً لثلاث إيالات، وقد كـــان رأي واقتراح حنا بحري في التفتيش كما يلي([2]):

أ- إنه لعدم وجود من يحسن الكتابة في القرى يجب إفراد ما فرض على قـــرى كل إيالة من المال وضرائب الغلال وغيرها، وذلك بطبع دفاتر اليوميـــة والجريـــدة اللازمة لمحاسبتها، والتي ستعطي فكرة مفصلة لكافة حساباتها، ويتم ذلك عن طريق إعلام خطباء وفقهاء القرى بهذه الترتيبات، وتعيين المشرفين والكُتَّاب لهذه المهام.

ب- ينبغي مراقبة أحوال القرى فإذا وجدت سيئات ناشئة عن جور التجار فـــي عمليات البيع والشراء، وما إلى ذلك من اعتداء إصحاب القوة والنفوذ فيجب عندئـــذ تبليغ الأعتاب السنية للفصل فيها.

ج- ينبغي إعداد أوراق دفاتر الحسابات الخاصة بمـــساحة الأراضـــي وقيـــود المكاتبات المستخدمة في خزانة كل إيالة أو خزائن السناجق والمقاطعات، وضرورة ضبط عدد هذه الأوراق، وترتيبها، وختمها بختم ديوان الحكومة، وتجليدها لحفظهـــا وإرسالها إلى الجهات التي تستعمل فيها.

د- يجب الاهتمام بضبط المكاييل والموازين ضمن الأصول المتبعة بسناجق كل إيالة، وإبطال المختل منها وتعديله، واستبدال الوازن الأمي بـــوازن ملـــم بـــالقراءة والكتابة.

([1]) محافظ الابحاث، محفظة 69، وثيقة236، صورة الوثيقة العربية108، 19صفر1248هـ/ 18 تموز 1832م

([2]) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م4، وثيقة5746، عابدين محفظة257 رقم30، غرة صفر1255هـ/ أواسط نيسان 1839 م، ص27- 31

هـــ- يجب جَرد النقود الموجودة لدى الصيارفة في أوقات غير معلومـــة، وأن تفحص حساباتهم، ويرفع ما وجد مخالفاً للمواد المكتوبة في كتاب النظام الخاص.

و- يجب مقارنة أسعار ما يُشترى من حساب الحكومة من الذخائر وغيرها من المهمات والمواشي بالأسعار المحددة لدى الحكومة. أما ما يُشترى في أوانه لأمـــر طارئ فيتم استشارة الخبراء المختصين عن أسعارها وتثبيت تاريخ الشراء.

ز- بيان ما إذا كانت أسعار المشتريات الجاري صرفها من خزانة الإيالـــة، أو من خزائن السناجق قد صرفت لأصحابها أم لا، وذلك من خلال سندات القبض.

ح- يجب جباية التعريفات المقررة على الجمـــارك والأقـــلام الأميريـــة طبـــق التعريفات المنصوص عليها، والتمحيص في عدم أخذ زيادة أو نقصان.

ط- أن يستخرج من الدفاتر بقايا الذمم المتأخرة التابعة لخزانة الإيالة وخزانـــة السناجق، والمقاطعات، فإذا ظهر أن المُقَسِّط قد تأخر عن موعده سُـــئل الحـــاكم أو الناظر الموكل إليه التحصيل عن سبب التأخر، فان كان من المُقسط وتم سرد اسباباً مانعة وتبين أنه ليس بالإمكان درؤها وجب رفعها الى الأعتاب السنية، أما اذا كـــان درؤها ممكن وأن عدم التحصيل مرده بطء الحاكم أو الناظر، فيرفـــع الأمـــر الـــى الاعتاب السنية، ويسلم أمر التحصيل إلى حاكم البلدة للإسراع في تحـــصيل الـــذمم المتأخرة.

ي- عدم مساس دفاتر الإيالة وســـناجقها، ومقاطعاتهـــا بالحـــك أو الـــشطب أو التصحيح فإذا حدث ذلك وجب التحقيق باعتناء حفاظاً على الدقة.

ك- يجب مراقبة كُتَّاب المجلس وحكام البلاد وأعمالهم فإذا شوهد تـــأخير فـــي الكتابة أو وقف في المصالح، وجب التشديد عليهم لإنهاء أعمالهم وإنجازها.

وقد كفلت اقتراحات حنا بحري هذه ضمان الدقة وعدم الاختلاس ومحاسبة المقصرين في أعمالهم. فقد أُعِدت هذه الاقتراحات لحماية أموال الدولـــة والحفـــاظ عليها من سطوة الطامعين؛ إذ أوجب حنا بحري على الحكام والمتسلمين والمسؤولين ضرورة توثيق كل صادر أو وارد من الأموال لتحري الدقة.

6- ميرألاي: تولى هذا المنصب أحمد آغا الذي أنعمـــت عليـــه الدولـــة منـــصب ميرألاي(أمير اللواء) على أربعـــة ســـناجق وهـــي: القـــدس، ونـــابلس، وغـــزة،

واللجون(جنين). وقد أقام أحمد آغا الأفراح في نابلس عندما تولى هــذا المنــصب وجعل له أتباعاً يحملون البارود أمامه إذا ركب خارج المدينة أو اتجه إلى أي مكان آخر([1]).

وهكذا كانت الشبكة الإدارية محاكة بأشخاص عُرفــوا بــالروح الإداريــة العالية والخبرة والجدية والتفاني في سبيل رفعة وتطور الدولة مما ســاعد وســهل مهمة إبراهيم باشا في ربط أجزاء الدولة ببعضها البعض، وتحقيق الأمن والاستقرار الإداري.

3 .3 أقسام الجهاز الإداري في المتسلمية

سعت الحكومة المصرية إلى إيجاد نظــام إداري يحقــق ويكفــل للدولــة الاستمرارية والبقاء، فقد استلهمت الإدارة المصرية أقــسام جهازهــا الإداري مــن الدولة العثمانية التي زرعت نظاماً إدارياً قويماً متوازناً ضرب جــذوره فــي بــلاد الشام، ولا تزال بذوره يانعة إلى أيامنا هذه، وشُكِّل الجهاز الإداري لبلاد الشام فــي العهد المصري على نهج يكون قادراً على القيام بالمسؤوليات الإدارية، والإشــراف على جميع النواحي الإدارية داخل الدولة. بالإضافة إلى تمشيه مع السياسات التــي تنتهجها الدولة، حيث كانت أقسام الجهاز الإداري داخل متسلمية نابلس على النحــو التالي:

1- المتسلم: كان المتسلم يترأس الهرم الإداري في المتسلمية، حيــث كــان يعــين بمرسوم صادر من حكمدار إيالات الشام محمد شريف([2])، والذي كان الحاكم العــام لإيالات الشام ومقره دمشق. فقد سعى إبراهيم باشا الى الاستعاضــة عــن الــسادة الإقطاعيين غير المطيعين للسلطة المركزية بأناسٍ يخضعون له كلياً في الإدارة([3]).

([1]) اسد رستم، الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا، م5، منشورات الجامعة الامريكية، بيروت، 1930- 1934م، وثيقة508، 15صفر1256هـ/ 18 نيسان 1840 م، ص60-61؛ سيشار إليه فيما بعد أسد رستم، الأصول العربية.

([2]) محمد الطراونة، الأوضاع الإدارية في متسلمية القدس، ص230

([3]) لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، ص133

رأى إبراهيم باشا في البداية تنصيب مصريين أكفياء في منصب المتسلم، خاصة في المناطق المهمة والحساسة، ليضمن الكفاءة والعدل والخبرة، لان التجارب أثبتت أن الهيكل الإداري الوظيفي القائم مهما بُدِّل وغُيِّر فإنه يحمل الطابع القديم، فكتب إبراهيم باشا بذلك إلى محمد علي باشا والذي رفض مبيناً أن أعمال المتسلمين ليست أعمالاً فنية كالصناعة والزراعة وإنما هي أعمال إدارية يستحسن أن تعهد إلى أحد وجوه البلد نفسه، لأنه يعرف طبيعة البلد وتقاليد سكانه ويتصرف في الأمور طبقاً لها، وبذلك تتبين المبادئ الأساسية التي أقامتها الإدارة المصرية للمحافظة على القومية الشامية لمعرفة أصحاب البلاد بأحوالها لذلك كثرت الإفادات ووزعت التعميمات والنصائح التي وجهت لهؤلاء المتسلمين([1]).

لقد كان السكان في متسلمية نابلس مخلصين لأمرائهم وشيوخهم في المدينة([2]) فوظيفة المتسلم مَدَنِيَّة تتعلق بشؤون الرعايا على اختلاف طبقاتهم عَلت أم دنت، ويجب أن يتوافر في المتسلم شروط الإستقامة وصدق خدمته([3])، وذلك بتنفيذ الأوامر التي تأتي إليه، لما يتطلبه هذا المنصب من الجهد واليقظة والاستقامة وتجنب الرتابة أو الإخلاد الى الملذات والشهوات، وفي ذلك تحذير من قبل السلطة في مصر([4]) وكانت الدولة توفر الحماية للمتسلمين فقد وافق محمد علي باشا على استئذان إبراهيم باشا الذي طلب استبدال القواسين المرافقين لمتسلمي بلاد الشام بالجنود من حملة البنادق اجتناباً لبعض المحاذير([5]).

وقد نال المتسلمون تكريماً من قِبل إبراهيم باشا الذي أنعم عليهم بالخلع والنياشين، كُلٌّ بموجب رتبته ودرايته، لحثهم على الجد والنشاط، فقد رأى إبراهيم باشا أن هذه المنح تبعث في نفوس الشبان المخلصين للدولة من هؤلاء المتسلمين روح الجد والعمل (ومن اصفِرت أسنانه منهم إذا رأى هذه النياشين والخلع مسح

([1]) لطيفة سالم، الحكم المصري في الشام، ص68

([2]) إحسان النمر، نقد رسالة الراميني عن نابلس، ص9

([3]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 9، 15 جمادى الآخرة 1247هـ/ 22 أيلول 1831 م، ص396

([4])اسد رستم، الاصول العربية، م1، وثيقة28، 15جمادى الآخرة 1247هـ/ 22 أيلول 1831 م، ص75

([5]) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م3، وثيقة4096، عابدين دفتر212 رقم50، 14صفر1251هـ/ 11 حزيران 1835 م، ص17

أسنانه وأخلص لنا أيضا)([1]) فقد حظي المتسلم بمكانة رفيعة فكانت تصدر الأوامر السنية بوجوب إكرامه وإيوائه وحسن إستقباله عند قدومه وترحاله الى مصر([2]).

وقد كان على المتسلم القيام بالعديد من المهام والأعمال التي كان يشغلها، فقد كان مسؤولاً عن كافة الأعمال والأحوال والتطورات التي كانت تحدث داخل حدود متسلميته، فقد كان يتعاطى الأحكام السياسية والمصالح والدعاوى العرفية، ويباشر بتحصيل الأموال بوجه الحق وبالعدالة([3])، ويحكم بين الرعية بالحق، ويجب أن تكون أحكامه مطابقة لأصول الشرع الشريف، وموافقة للعدل والقانون، وعلى المتسلم انصاف المظلوم من الظالم، وعليه حماية الطرق وتأمين ابن السبيل([4]).

وعلى المتسلم أن يبذل الجهد لتحقيق راحة الرعايا وتحصيل أسباب رفاهيتهم([5])، وقد اشارت سجلات محكمة نابلس والقدس الشرعية إلى مهام المتسلم التي كانت تُبيَّن للمتسلم في ذات المرسوم الذي يحتوي على تعيينه فقد كان على المتسلم إبطال الباطل وإحقاق الحق المستقيم([6])، وعليه بذل الجهد والجد بتحصيل الأموال والمطالب العرفية حسب ترتيبها دون تقصير أو تهاون أو اهمال وتنفيذ الأوامر السامية، وأن يسعى لتحقيق رفاهية الرعية وراحتهم، وأن يسعى لما فيه خير الدولة([7]).

([1]) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م3، وثيقة 4479، عابدين محفظة252 رقم289، 3 ذي الحجة1251هـ/ 21 آذار 1836 م، ص98؛ انظر أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م1، وثيقة605، عابدين محفظة232 رقم84، آخر رمضان 1247هـ/ أوائل آذار 1832م، ص224

([2]) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م2، وثيقة1820، خديوي تركي دفتر779 رقم632، 19 ربيع الثاني1248هـ/ 12 تشرين ثاني 1832 م، ص110؛ انظر محافظ الابحاث، محفظة69، وثيقة235، 8 محرم1248هـ/ 7 حزيران 1832 م

([3]) اسد رستم، الاصول العربية، م3 و4، وثيقة472- 473، 27ذي القعدة1245هـ/ 20 أيار 1830 م، ص231- 232

([4]) أسد رستم، الأصول العربية، م2، وثيقة135، 29 جمادى الأولى- 2 ربيع الأول 1250هـ/ 5 آب- 6 أيلول 1834 م، ص117- 118؛ انظر بهجت صبري، المظاهر العمرانية في مدينة نابلس، ص80

([5]) محكمة القدس الشرعية، سجل 319، 1250هـ/ 1834م، ص6

([6]) محكمة نابلس الشرعية، سجل9، 15 جمادى الآخرة1247هـ/ 22 أيلول 1831 م، ص396

([7]) محكمة القدس الشرعية، سجل 319، 1250هـ/ 1834 م،ص5- 6

وقد مارس المتسلمون عدداً من الوظائف الادارية المهمة منها جمع الضرائب([1])، وصيانة الأموال الميرية([2])، والإشراف الاداري الكامل على الموظفين، وقد تدخل في دقائق الأمور حيث كان يمارس سلطة القاضي([3])، وكان يجمع الجزية من الذميين الموجودين في نابلس من نصارى ويهود وسُمَرة بقدر حالهم([4]) إذ كان على المتسلم أن يتحاشى أسباب الجور والتعسف في جميع أعماله([5]).

وكان لكل مدينة متسلم يتولى إدارة أعمال المدينة ومراقبتها([6])، فقد توزعت مهام المتسلم، فتارة يوزِّع المساعدات على الرعايا كما فعل متسلم نابلس حيث جمع من كافة قرى جبل نابلس وعلى كل نفر من القادرين (آقت زيت وفرخة وخمست بيضات وأمرهم يوردوهم الى عكا)([7])، وتارة أخرى يحفظ الامن ويظهر ذلك عندما أرسل ديوان أفندي قائمقام الأوردي المنصور وصحراء عكا الى متسلم نابلس الشيخ محمد القاسم بسبب ظهور بعض(حركات القواصة المستخدمين في القاوشات التي بالنواحي، ومن الجملة سبعة قواصة من المستخدمين في القاوش الذي في اللاذقية تجاسروا على ارتكاب الأمور المغايرة... سعادة أفندينا ولي النعم أيد الله نعيمها، وصدر أمر سعادة أفندينا بربطهم بالقيود وتشغيلهم في اللومان[السجن])([8]).

وبخصوص الأمن فقد أُرسل الى الشيخ سليمان عبد الهادي متسلم نابلس لكي يقوم بالمساعدة في جمع العساكر الفارين، وهذا نص المرسوم(قدوة المشايخ المكرمين الشيخ سليمان عبد الهادي متسلم سنجق نابلوس حالا انه متوجه من هذا

([1]) محمود يزبك، بلدية نابلس في العهد العثماني، ص49

([2]) محكمة نابلس الشرعية، سجل9، 15 جمادى الآخرة1247هـ/ 22 أيلول 1831 م، ص396

([3]) لطيفة سالم، الحكم المصري في الشام، ص66

([4]) محافظ الأبحاث، محفظة 69، وثيقة237، 25 ربيع الأول1248هـ/ 20 تشرين أول 1832م

([5]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج1، ص251؛ انظر عدنان جراد، الحكم المصري في سورية، ص47

([6]) سليمان ابو عزالدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص134

([7]) اسد رستم، الاصول العربية، م3 و4، وثيقة489- 490، آخر حزيران 1839- 18 نيسان1840م، ص264

([8]) أسد رستم، الأصول العربية، م2، وثيقة90، 28 ربيع الأول 1248هـ/ 23 تشرين أول 1832م، ص38

الطرف خمست عشر نفر عسكري لاجل التجسس على العساكر الشاردين وبحسب ذلك اصدرنا اليكم هذا لكي بحال وصوله اليكم تكونوا معهم يدا واحده في جمع الفرارية المذكورين انما اذا كان احد من العساكر يتعدى على احد المشايخ وباخذ دراهم أو اشياء وتساعدوهم وتقولوا هادول عساكر وتساعدوهم ولم تعرضوا لنا عن ذلك عليم الله تعالى اعاملك معامله رديه في حقك اعلموه واعتمدوه في 13 ج سنة 250 الختم

سلام على إبراهيم)([1])

وفي مكاتبة أخرى للشيخ سليمان عبد الهادي جاء فيها(قدوة المشايخ المكرمين محسوبنا الشيخ سليمان عبد الهادي متسلم سنجق نابلوس حالا... من خصوص منهوبات ضباط وعساكر اون طقوزنجي الاي بياده الذي جمعتموه من القرايا يقتضي بحال وصول امرنا هذا اليكم اعملوا قايمه بالذي انجمع واسما اصحابه بالبيان وقدموا ارسالها لطرفنا بدون تاخير اعتمدوه في19ج سنة250 من الشام الختم

سلام على إبراهيم)([2])

بالإضافة إلى الأعمال الإدارية الموكلة للمتسلم فقد كان له بُعد اجتماعي في تعامله مع الرعايا، ومثال ذلك عندما نظر المتسلم في استعطاف حريم محمد الحمدان ابن عم حسين عبد الهادي الهارب في البرية إذ يستعطفون المتسلم في العفو عنه، وذلك لأنه ليس لهم معيل سواه فنظر المتسلم في أمرهم([3])، ومن مهام المتسلم أيضا التحضير والإشراف على الأفراح والمناسبات التي تمر بها الدولة المصرية والدولة العثمانية فقد طُلب من سليمان عبد الهادي متسلم نابلس رسم أفراح السرور في المتسلمية بمناسبة ولادة مولود للسلطان فقد أمره السرعسكر إبراهيم باشا ضرب المدافع من كافة القلاع لمدة7 أيام في كل يوم5 مرات حسب أوقات الصلاة، وايقاد

([1]) اسد رستم، الاصول العربية، م2، وثيقة 146، 1 جمادى الأولى- 19 جمادى الآخرة 1250هـ/ 8 تموز- 25 آب 1834 م، ص137

([2]) المصدر نفسه، ص138

([3]) اسد رستم، الاصول العربية، م2، وثيقة 146، 1 جمادى الأولى- 19 جمادى الآخرة 1250هـ/ 8 تموز- 25 آب 1834م، ص138

الشموع والقناديل في الأزقة والأسواق وتفتح الدكاكين ليلاً طوال مدة الأيام المذكورة([1]).

ومن مهام المتسلم الإقليمية المشاركة في إخماد الثورات المحلية والخارجية أي خارج حدود المتسلمية، ويكون ذلك بطلب المتسلم الذي يوجد في متسلميته ثورة من بقية المتسلمين المجاورين له المشاركة بجمع العساكر لحفظ الأمن، وإخماد الثورة، فقد شارك النابلسيون في إخماد ثورة لبنان عندما أمر إبراهيم باشا الشيخ سليمان عبد الهادي بتجهيز 1000 نابلسي للزحف على لبنان عند الحاجة([2])، وان النابلسيين قد أبلوا بلاءً حسناً([3]).

وكذلك عندما شارك النابلسيون في إخماد ثورة الشيخ محمود الرفاعي في عجلون وحوران الذي جمع حوله جماعة من العصاة فكتب إبراهيم باشا إلى حنا بحري أن يكتب للأمير بشير الشهابي لإرسال رجال من الجبل بعدد البنادق الموجودة فيه، وأن يرسل رجلاً إلى نابلس يأتي بسليمان ويأخذ النابلسيين معه فأتى من متسلمية نابلس1500 جندي، وطلب منهم أن يتوجهوا الى حوران إلا إذا سكن العصاة إلى الهدوء بالسياسة واستعمال اللين. عند ذلك طلب الأمير بشير الشهابي من سليمان عبد الهادي أن يكُف عن طلب الجند. لكنه إذا تغيرت وتبدلت الظروف فيأمره بطلب الجند من نابلس سريعا([4]) ويدل ذلك أن جُند نابلس كانوا بمثابة خط دفاع احتياطي مهيأ في وجه كل حركة أو ثورة تظهر في احدى المدن الشامية المجاورة لنابلس.

ومن مهام المتسلم تأمين البنائين، نظراً لما تميز به البنَّاء النابلسي من مهارة في بناء الحجارة، إذ حُرِرَ الى متسلم نابلس ارسال البنائين إلى طرف حكمدار إيالات الشام محمد شريف وطُلب من المتسلم أن يشدد على طلب البنائين في جميع

([1]) أسد رستم، الاصول العربية، م5، وثيقة553، 7 جمادى الأولى 1256هـ/ 9 أيار 1840م، ص142

([2]) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م4، وثيقة6317، عابدين محفظة259 رقم148، 4 ربيع الثاني 1256هـ/ 2 آب 1840 م، ص362 و364

([3]) أسد رستم، الاصول العربية، م4، وثيقة6384، عابدين محفظة259 رقم219، 16 جمادى الأولى 1256هـ/ 18 أيار 1840م، ص414

([4]) أسد رستم، الاصول العربية، م4، وثيقة6058، عابدين محفظة258 ، 22 رجب 1255هـ/ 30 أيلول 1839م، ص239- 241

محلات نابلس، ويقوم بإرسالهم دون تقصير، وتم تحذيره إذا تراخى في التنفيـذ([1])، وان تحصيل الاموال الاميرية تصدر قائمة المهام الموكلة للمتسلم، وهذا يعكس حاجة الحكم المصري للمال للإنفاق على الجيش والمهمات الاخرى كما يظهر الجانب الشرعي لعمل المتسلم بصفته الموكل بتطبيق أحكام الشريعة([2]).

وقد كان المتسلم يُخاطب بعدة ألقاب دلت على المكانة المرموقة التي كان يتمتع بها متسلم نابلس بالنسبة الى غيره من موظفي المتسلمية في السلك الإداري، ومن هذه الالقاب: (فخر المشايخ المكرمين)([3])، (إفتخار المشايخ المكرمين وعمدة الاماجد الموقرين)([4])، (عمدة المشايخ المعتبرين الشيخ محمد بن قاسم الاحمد المتسلم)([5])، (جنابه الاكرم حضرة الاخ الاجل المحترم المنصوب متسلم حالا الشيخ محمد القاسم)([6]).

ومن الألقاب التي لقب بها المتسلم أيضا: (قدوة المشايخ المكرمين)([7])، (جناب صدر المشايخ الكرام)([8])، و(افتخار الاماجد الكرام)([9])، و(افتخار الاماجد الكرام ذوي الاحترام)([10])، و(قدوة الاماجد والأعيان متسلم نابلوس حالا)([11])،

([1]) محافظ الأبحاث، جرنال وقايع المصلحة142، 20 جمادى الآخرة 1248هـ/ 15 أيلول 1832م.
([2]) محمد الطراونة، الأوضاع الإدارية في متسلمية القدس، ص231
([3]) اسد رستم، الاصول العربية، م2، وثيقة135، 29 جمادى الأولى- 2 ربيع الأول 1250هـ/ 5 آب- 6 أيلول 1834م، ص117
([4]) اسد رستم، الاصول العربية، م2، وثيقة131، 11ذي الحجة 1249هـ/ 21 نيسان 1834 م، ص104
([5]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 9، 15 جمادى الآخرة 1247هـ/ 22 أيلول 1831 م، ص396
([6]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 9، 1249هـ/ 1833 م، ص392
([7]) اسد رستم، الاصول العربية،م2، وثيقة146، 1 جمادى الأولى- 19 جمادى الآخرة1250هـ/ 8 تموز- 25 آب 1834 م، ص137
([8]) اسد رستم، الاصول العربية، م2، وثيقة125، 29 جمادى الآخرة 1249هـ/ 14 أيلول 1833م، ص95
([9]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 10، 30 شعبان 1256هـ/ 26 تشرين أول 1840م، ص285
([10]) محكمة القدس الشرعية، سجل 324، 2 ذي القعدة 1256هـ/ 26 كانون أول 1840م، ص56
([11]) بهجت صبري، المظاهر العمرانية في مدينة نابلس، ص80

وخوطب المتسلم ايضا(افتخار المشايخ المكرمين وعمدة الاماجد الموقرين المنصوب متسلما في نابلس حالا ولدنا الشيخ سليمان عبد الهادي زيد مجده)([1]).

وقد كان المتسلم يتعرض إلى عقوبة العزل عن المتسلمية إذا ثبت عليه التجسس، أو العمل ضد الحكم المصري، أو اتضح انحرافه عن قاعدة الإنصاف التي وضعت([2])، أو أظهر بطئاً في عمله لما تحتاجه المتسلمية من مرونة وهمةٍ في العمل، وهذا ما حصل مع محمد سعيد آغا متسلم القدس([3])، (تحرير بمتسلمية القدس باسم الشيخ قاسم الاحمد مرسوم الى ديوان افندي انه بحسب رخاوة متسلم القدس الحاج محمد سعيد آغا قد امرنا بعزله ونصب الشيخ قاسم الاحمد بدلا عنه)([4])، وكذلك متسلم بيروت الذي أظهر بطأه في تأدية الخدمات المطلوبة([5])، وقد عزل أسعد بك طوقان لأنه كان مكروهاً من الأهالي([6]).

وقد كان بيد الدولة عدة أسلحة كانت بمثابة حجج وذرائع لا أصل لها على أرض الواقع تستخدمها الدولة تعسفياً لعزل المتسلم، وتنصيب آخر كتقدم المتسلم بالسن. فمن يستطيع ان يتولى المتسلمية وهو شاب يافع ؟ ومن يستطيع أن يوقف ساعة الزمن حتى لايتقدم فيه العمر؟ وأين الخبرات والتجارب التي لابد أن تتوافر عند المتسلم حتى يستطيع أن يزن الأمور والقضايا التي تعرض عليه؟ أليس هذا يتطلب شخصاً عارك الحياة، وخضع لتجارب وخبرات شتى؟ لا يمر بها الإنسان الا بتقدم سنه؟ لا ننسى أن التنافس الأسري بين عائلة واخرى كان له أثر في العزل عن المتسلمية وتنصيب آخر.

([1]) اسد رستم، الاصول العربية، م2، وثيقة131، 11 ذي الحجة 1249هـ/ 21 نيسان 1834 م، ص104

([2]) لطيفة سالم، الحكم المصري في الشام، ص67

([3])اسد رستم، الاصول العربية، م2، وثيقة93، 26ربيع الثاني 1248هـ/ 19 تشرين ثاني 1832 م،ص42- 43

([4]) محافظ الابحاث، محفظة 70، وثيقة 238، 25 ربيع الثاني 1248هـ/ 18 تشرين ثاني 1832م؛ انظر محافظ الابحاث، محفظة70، وثيقة 239، 16 جمادى الآخرة 1248هـ/ 11 أيلول 1832م.

([5]) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م1، وثيقة462، عابدين محفظة231 رقم124، 20 شعبان 1247هـ/ 24 كانون ثاني 1832 م، ص178

([6]) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م1، وثيقة 342، عابدين محفظة231 رقم17، 14 و15 جمادى الآخرة 1247هـ/ 21 و22 أيلول 1831م، ص128- 129

وهذا ما حدث مع الشيخ قاسم الأحمد حيث عزل بسبب تقدمه بالسن، وذلك بقرار من حكمدار إيالات بلاد الشام محمد شريف، وفيما يلي نص كتاب العزل (افتخار الاماجد الكرام ذوي الاحترام أخينا العزيز الشيخ قاسم الاحمد نبدي لحضرتكم انه بحسب تقدمكم بالسن ونظراً لشيخوختكم فعاد يلزم لكم الراحة والرفاهية وملازمة الدعوات الخيرية بدوام ايام دولت سعادة أفندينا ولي النعم الاعظم دام ما دام العالم ومن كون الولد سر ابيه فقد حولنا متسلمية سنجاق القدس الشريف لعهدة ولدكم الشيخ محمد القاسم ولذلك حررنا لكم طرسنا هذا لكي تحضروا وتستقيموا في محلكم وتتعاطوا اسباب راحتكم وتداوموا تأدية الدعا بدوام هذه الدولة العادلة المصرية ما دام الدوام هذا ما لزم افادتكم.

23حا سنة 49 [23ذو الحجة1249هـ] من حلب ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ مير محمد شريف

كتخداي خديو أعظم وحكمدار ايالات بر الشام)([1]).

وعلى الرغم من ذلك فقد ثبت فعلاً تقصير بعض المتسلمين في أداء الواجبات الموكلة إليهم بصدق وأمانة، فقد رصدت المحفوظات الملكية المصرية في كتاب موجه إلى إبراهيم باشا أن بعض المتسلمين يتعاطون الرشوة([2]) والرشوة هي من أكبر الأسباب الموجبة لعزل المتسلم الذي يثبت عليه ذلك. وعزل المتسلم لطمعه وجشعه في أموال الرعية، إذ عزل متسلم القدس حسين لأخذه خيولاً دون إذن أصحابها، وأنزل عليه عقاب الإبعاد ثلاث سنوات حيث جاء من(الجناب العالي الى محمد نجيب افندي ينبئ بعزل متسلم القدس حسين آغا لانه اخذ عددا من خيول عربان البلقاء وباعها بدون استئذان، ويفيد انه أبعد الى ابي قير للاقامة فيها ثلاث سنوات)([3])، ويلاحظ أن المتسلم كان يُحَاسَب على ما يصل إليه من الأموال الأميرية أو أموال الضرائب وغيرها، وذلك لأن المتسلم كان يقع في يديه جملة من الأموال من نواحٍ وطرق متعددة مما يتطلب محاسبته عليها.

([1]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج1، ص252؛ انظر عائدة أبو عياش، متسلمية غزة تحت الحكم المصري، ص33

([2]) اسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م2، وثيقة1552، عابدين محفظة237 رقم 133، 16 ربيع الأول 1248هـ/ 11 تشرين أول 1832 م، ص71

([3]) اسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م3، وثيقة 4616، معية تركي دفتر 74 رقم 659، 28 صفر 1252هـ/ 13 حزيران 1836 م، ص130

وعلى الرغم من المكانة أو التشريف الذي يحضى به من يتسلم منصب المتسلم من مكانة خاصة ومرموقة على الصعيدين السياسي والاجتماعي. فان بعض المتسلمين استغل ذلك وانتحل شخصية المتسلم وغيرها من إمارة الحج وولاية الشام، كما حدث مع والي حلب الحاج مصطفى باشا، والذي عُمِّمَ على عدم مصداقية هذا الخبر الذي أشيع، وانه خبر كاذب ومزور، وهو ان الحاج مصطفى باشا قد انعمت عليه الدولة العليا بولاية الشام وامارة الحج بها، وسنجقي القدس ونابلس حيث استطاع من خلال ذلك ادخال الغفلة على بسطاء العقول، وطوائف العربان والدروز، فأُرسلت البلاغات بتكذيب هذه التصريحات، وأنها ملفقة، وبوجوب الانفضاض من حوله([1]).

ويتبين من خلال ما سبق أن عزل المتسلم كان متعدد الأسباب، والعوامل سواء بسبب الرشوة أو تقاعسه عن أداء واجباته، وقد عُزل بعض المتسلمين لقلق الأهالي من تعسفه وجوره. بالإضافة إلى ذلك كله فقد كان تركيز الدولة المصرية على أن يكون المتسلم سليماً من أي نتوءات تمسه إذ إنه المرآة التي تعكس الطبيعة السياسية والمدنية التي تسير عليها الدولة فأي خدش أو كسر لهذه المرآة كان بمثابة تقهقر، ومنع الدولة من المضي قدماً نحو المستقبل والتطور الذي رسمه لها محمد علي باشا وولده إبراهيم باشا منذ دخولهما إلى بلاد الشام. لذا كان إبراهيم باشا دائماً في حالة شك وحذر تجاه المتسلمين، فتزعزعت الثقة فيهم، وواصل إقدامه على مختلف الطرق من أجل تقويم وتطهير هذا المنصب، فتوعد وأنذر ثم انزل العقاب، واتخذ الصرامة في الحكم عليهم([2]).

وقد كانت هناك ظروف خاصة دفعت إبراهيم باشا إلى تعيين متسلم لغايات طارئة، اذ نصت المحفوظات الملكية المصرية أن إبراهيم باشا عين على نابلس، والقدس، وجنين متسلمين أقوياء لتقويم الحياة فيها، حيث جاء في إرسالية من إبراهيم باشا إلى محمد علي باشا بهذا الخصوص جاء فيها(انه اذا لم يعين في نابلس والقدس وجنين متسلمون اقوياء من قبلنا فان امور الجهات لا تستقيم حسب مرامنا،

([1]) اسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م1، وثيقة91، بحر بر محفظة8 رقم 48، 13 شوال 1237هـ/ 3 تموز 1822 م، ص30- 32

([2]) لطيفة سالم، الحكم المصري في الشام، ص69

ولذلك وجدنا من المناسب تعيين قوجه أحمد آغا رئيس البنادقية متسلما على نـــابلس بشرط ان يكون معه فرسانه وقد تقرر في مجلسنا ايضا ان يرسل الى طرفنا الرجال الذين يليقون للمتسلمية والذين طلبوا قبل الان)([1]).

أما الراتب الذي كان يتقاضاه المتسلم فقد كان غير ثابت، ومتذبـذب بـين الارتفاع والاستقرار، فكان يعين للمتسلم راتباً سنوياً، ومن ذلك إنعام إبراهيم باشـا على الأمير بشير الشهابي، والشيخ حسين عبد الهادي بوسام الافتخـار، وبمرتـب سنوي ([2])، وذلك أُسوة بالشيخ سعيد متسلم غزة إذ أن إبراهيم باشا هو الذي يحـدد المرتب السنوي لكل متسلم([3])، ويوضح إحسان النمر أن راتب المتسلم في متـسلمية نابلس لم يكن له مال معلوم، إلا أنه كان مخصصاً للمتسلم راتـبٌ يـوميٌ بقيمـة5 قروش أي بمقدار ذهبة وربع، بحيث كانت نفقات السراي أي الكاتب والحاشية315 قرشاً سنوياً. فقد كان للمتسلم حاشية من الخدم والأتباع والسُيَّاس والحرس تتناسـب مع المركز الذي كان يشغله المتسلم، ولم يكن المتسلم يعتمد على راتبه فقط بل كـان مرتباً على القصابين للمتسلم يومياً8 أرطال من اللحم، بالإضافة الى ما كان يحصل عليه المتسلم من المزارعين من خضار وفاكهة، وما إلى ذلك([4]).

وكان بعض المتسلمين يقبلون الهدايا، إلا أن كثرة الهـدايا واسـتمراريتها تؤدي الى نوع من أشكال الرشوة، لذلك قام حاكم مصر محمد علي باشا بالإيعاز إلى حكمدار إيالات الشام محمد شريف باشا(بوجوب إلغاء العادة الجاريـة منـذ عهـد الوالي السابق التي تقضي على ملتزمي غزة بتقديم هدية معينة من الرز والسكر الى متسلم هذه البلدة)([5]). كما ألغى إبراهيم باشا ما كان يقدمه أصحاب مصانع الفخـار

([1]) اسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م1، وثيقة459، عابدين محفظة231 رقم 121، 19 شعبان 1247هـ/ 23 كانون ثاني 1832م، ص176

([2]) اسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م2، وثيقة3130، عابدين دفتر210 رقم 592، 9 ربيع الأول 1249هـ/ 23 أيلول 1833م، ص345

([3]) اسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م2، وثيقة3588، عابدين محفظة249 رقم 156، 19 ربيع الأول 1250هـ/ 23 أيلول 1834م، ص431؛ انظر اسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م2، وثيقة 3609، عابدين دفتر 211 رقم 262، 29 ربيع الأول 1250هـ/ 3 تشرين أول 1834م، ص434

([4]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج2، ص180- 181

([5]) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م3، وثيقة4928، عابدين دفتر214 رقم 74، 26 ذي الحجة 1252هـ/ 2 نيسان 1837م، ص215

من فخار إلى المتسلمين وإلى أعيان نابلس، وما كان يرسله أصحاب البساتين من خُضار وفاكهة إلى بيت المتسلم كل يوم، بالإضافة إلى ما كان يتقاضاه من أعشار ما يباع ويُشترى من أملاك النابلسيين([1]).

قبيل دخول إبراهيم باشا الى بلاد الشام كان متسلم نابلس الشيخ عبد الله اليوسف الجرار([2]) فقام الوالي عبد الله باشا بعزله في سنة1247هـ/ 1831م عن متسلمية نابلس، وعهد بها الى الشيخ محمد بن قاسم الأحمد([3])، وعندما نجحت حملة إبراهيم باشا على بلاد الشام؛ وبلغ مدينة حيفا في17 تشرين الثاني1831م، جعل منها قاعدة للهجوم على عكا، وفيها شَرَعَ في استقبال وقبول طاعة الوفود القادمة إليه من مختلف مدن فلسطين فقد تقبل طاعة شيوخ نابلس وجنين وهم: الشيخ حسين عبد الهادي، والشيخ قاسم الأحمد، والشيخ عبد الله الجرار، واستمع بتمعن الى شكواهم من أسعد بك طوقان وقَبِل التماسهم([4])، وكانت ظروف دخول بلاد الشام تحت الحكم المصري قد قضت بتقسيم المناصب السياسية في فلسطين، حتى تستقيم أمور المدن والقرى، ولتحقيق الأمن والأستقرار منذ باكورة الحكم المصري لبلاد الشام، وقد رصدت سجلات محكمة نابلس الشرعية المرسوم الذي أنفذه إبراهيم باشا بتعين وتوزيع المناصب على شيوخ ووجهاء مدينة نابلس وجنين، حيث أورد سجل نابلس مرسوم التعين التالي:

(من سعادة الحاج إبراهيم باشا سرعسكر مصر القاهرة

الى عمدة النواب الشرعيين نايب افندي الشرع الشريف بمدينة نابلس حالا زيد فضله وعمدة العلما المحققين مفتي افندي زيد علمه ومفخر السادات الاشراف قايم مقام نقيب الاشراف افندي زيد شرفه وعمدة المشايخ المعتبرين الشيخ محمد ابن قاسم الاحمد المتسلم وباقي المشايخ والوجوه بها حالا تحيطون علما انه من حيث انكم قدمتم لنا الاطاعة ودخلت بلادكم في حوزة حكومتنا فقد صار واجبا علينا حفظها

([1]) الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ص175؛ انظر عبد الله كلبونة، تاريخ مدينة نابلس، ص91
([2]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 9، نصف محرم 1247هـ/ 26 حزيران 1831م، ص10
([3]) الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ص481؛ انظر أسد رستم، الاصول العربية، م1، وثيقة14، 25 ربيع الثاني1247هـ/ 30 تشرين ثاني 1831 م، ص46
([4]) أسد رستم، بشير بين السلطان والعزيز، القسم1، ص61- 62

وصيانتها واستجلاب اسباب راحة الاهالي ورفاهيتهم من كل وجه ومن كون ان محسوبنا الشيخ محمد بن قاسم تحقق لدينا صدق خدامته وحسن استقامته فقد ابقيناه بمدينة نابلس كما كان متسلما وبعهدته بلاد المشاريق التابعة اليها واما بلاد جبل نابلوس جميعه فاننا ابقيناه بعهدة مفاخر المشايخ محاسبنا الشيخ محمود عبد الهادي والشيخ يوسف بن قاسم الاحمد والشيخ عبد الله الجرار والشيخ يوسف والشيخ عبد الوهاب الجيوسي يتعاطون امور الاحكام وجباية الاموال وانصاف المظلوم من الظالم وروية[ورؤية] دعاوى كافة الاهالي على نهج الشرع الشريف بابطال الباطل واحقاق الحق المستقيم واداء الخدمات المرضية وصيانة الاموال الميرية فيقتضي ان كلا منكم يعرفه متسلما من طرفنا ويقدم له مراسم الطاعة وانت ايها الشيخ المتسلم قد اذناك مع باقي المشايخ اذ اقتضى ارادتنا راحة الاهالي والرعايا وتحصيل اسباب رفاهيتهم ومنع وزجر المعتدين واستجلاب خير الدعا من الفقرا المساكين وعمار البلاد وتامين العباد وان تقدموا همتكم وتبذلوا مجهودكم بانفاذ ارادتنا واجراء الاحكام بالعدالة والانصاف وتلازموا الحق والاستقامة وتتحاشوا اسباب الجور والاعتساف فبناء على ذلك قد اصدرنا اليكم مرسومنا هذا من صحراء حيفا لكي بوصوله واطلاعكم على مضمونه تعملوا بموجبه وتتحاشوا مخالفته وتعتمدوه غاية الاعتماد في15ج124 مختوم بختم الايالة المعتاد)([1]).

فتولى كل شيخ مهامه التي أوكلها اليه إبراهيم باشا كلاً في منطقته، ويشير المرسوم السابق إلى أن أول متسلم لمدينة نابلس في العهد المصري هو محمد بن قاسم الأحمد. فقد جرت بعض التعديلات الإدارية على أغلب مدن بلاد الشام عند دخولها تحت مظلة الحكم المصري فعُين الشيخ حسين عبد الهادي مديراً لإيالة صيدا([2])، وجُعل أخوه الشيخ محمود متسلماً على يافا، وابنه الشيخ سليمان متسلماً على جنين، وأصبح الشيخ قاسم الأحمد متسلماً على القدس وابنه الشيخ محمد متسلماً على نابلس ومشاريقها، وابنه الثاني الشيخ يوسف متسلماً على جماعين، فعندئذ

([1]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 9، 15 جمادى الآخرة 1247هـ/ 22 أيلول 1831 م، ص396؛ انظر اسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م1، وثيقة342، عابدين محفظة231 رقم17، 14 و15 جمادى الآخرة 1247هـ/ 21 و22 أيلول 1831 م، ص128- 129

([2]) محكمة نابلس الشرعية، السجل 9، 11 جمادى الآخرة1250هـ/ 17 أب 1834 م، ص144

تساوى الفريقان(آل عبد الهادي وآل القاسم) في المناصب الإدارية فعم الهدوء وعمت السكينة على البلاد الفلسطينية([1]).

لكن آل عبد الهادي ما لبثوا أن طمعوا بمتسلمية نابلس لتوطيد مركزهم فيها فاستطاعوا الحصول على أمر من الحكمدار محمد شريف باشا في1249هـ/1834م([2]) بتنحية الشيخ قاسم الأحمد عن متسلمية القدس نظراً لتقدمه في السن([3])، وبتحويلها إلى عهدة ابنه الشيخ محمد القاسم متسلم نابلس، فَشُغِرَت حينئذ متسلمية نابلس وأُحيلت الى عهدة الشيخ سليمان عبد الهادي ابن الشيخ حسين فثارت ثائرة آل القاسم واستشاطوا غيظاً، وقاموا يبثون روح التمرد والعصيان والثورة([4]).

وبعد إخماد الثورة التي قام بها شيوخ نابلس في وجه الحكم المصري، واستتباب الأمن في المدينة للمصريين تم تعيين الشيخ حسين عبد الهادي سنة1250هـ/ 1834م متسلماً على نابلس، وذلك بقرار من محمد علي باشا حاكم مصر اخبر به ولده إبراهيم باشا بهذا الخصوص. فقد سجلت المحفوظات الملكية المصرية وثيقة تعيين الشيخ حسين عبد الهادي، حيث أوردت المحفوظات الملكية المصرية من (محمد علي باشا الى إبراهيم باشا يوافق على تعيين الشيخ حسين عبد الهادي متسلماً على نابلس وعلى جمع الاسلحة والتجنيد يفوضه باتخاذ جميع

([1]) أسد رستم، بشير بين السلطان والعزيز، القسم2، ص120، انظر إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء،ج1،ص250؛ انظر أسد رستم، الاصول العربية،م1، وثيقة 28، 15 جمادى الآخرة1247 هـ/ 22 أيلول 1831 م، ص76؛ انظر لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، ص133، انظر الدباغ، بلادنا فلسطين،ج2،ص173،انظر عادل مناع، تاريخ فلسطين، ص140؛ انظر أمين محمود، الادارة المصرية في بلاد الشام، ص115؛ انظر اكرم الراميني، نابلس في القرن التاسع عشر، ص75- 76

([2]) انظر مرسوم تعيين الشيخ سليمان عبد الهادي متسلم على نابلس عند أسد رستم ، الاصول العربية، م2، وثيقة131، 11 ذي الحجة 1249هـ/ 21 نيسان 1834 م، ص104- 105

([3]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج1، ص252؛ انظر اسد رستم، الأصول العربية، م2، وثيقة125، 29 جمادى الآخرة1249هـ/ 14 أيلول 1833 م، ص95- 96

([4]) أسد رستم ، الاصول العربية، م2، وثيقة125، 29جمادى الآخرة سنة 1249هـ/ 14 أيلول 1833 م، ص95-96.

الاجراءات التي يراها موافقة)[1] ثم ما لبث أن عزله إبراهيم باشا في تلك السنة، وعين بدلاً منه ولده الشيخ سليمان حسين عبد الهادي[2].

وكان الشيخ صادق الجماعيني آخر متسلم تولى متسلمية نابلس في العهد المصري، وتعتبر مدة ولايته اقصر ولاية على المتسلمية. فقد كان غير محظوظ إدارياً إذ تزامن تعيينه متسلماً على نابلس مع عودة بلاد الشام تحت سيادة الحكم العثماني، وقد اشارت سجلات محكمة نابلس الشرعية الى تولية الشيخ صادق الجماعيني على متسلمية نابلس بعد الشيخ سليمان عبد الهادي، فقد تم إعلام (وجوه اختيارية واقرار اهالي البلده[نابلس] بوجه العموم تحيطون علما انه الان بحسب الاقتضا قد تحولت متسلمية نابلوس لعهدة افتخار الاماجد الكرام محسوبنا الشيخ صادق الجماعيني... وقد فوضنا اليه روية[رؤية] امور متسلمية السنجقة...

مختوما بختمه المعتاد)[3].

ومن الملاحظ أنه كان يتم تعيين المتسلمين من آل الشافعي، وآل النمر في البداية، ثم من آل جرار وآل طوقان أما في فترة الحكم المصري فقد اقتصر تعيين الحكام الإداريين على آل القاسم وآل عبد الهادي، ولم يقتصر التعيين على نابلس فحسب بل تعداه الى القدس، وغزة، وبعلبك، ومصر، والحجاز فقد اكتسبت نابلس في تلك الأثناء قوة نفسية وشخصية حتى بلغت شهرتها ارجاء الدولة العثمانية[4].

وغالبا ما كان يجتمع سليمان عبد الهادي متسلم نابلس مع السرعسكر إبراهيم باشا، وذلك للمكانة التي كان يمتاز بها في البلاط المصري، فقد أرسل له إبراهيم باشا(قدوة الاماجد شيخ سليمان متسلم نابلس حالا بمشيئته تعالى بعد خمسة ايام من تاريخه تحصل حركة توجهنا من جانب المحروسه بحرا الى حيفا ومع مضي مدة الكورنتينا خامس ام سادس وعشرين رجب الفرد نتوجد في حيفا فيقتضى

([1]) اسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م2، وثيقة3564، عابدين دفتر 211 رقم 235 و237، 10 ربيع الأول 1250هـ/ 14 أيلول 1834 م، ص425- 426

([2]) عبد الله كلبونة، تاريخ مدينة نابلس، ص91

([3]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 10، 30 شعبان 1256هـ/ 26 تشرين أول 1840 م، ص285

([4]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج2، ص528- 529

بحلولنا بها نجدكم حاضرين فعلى الوجه المشروح ينبغي منكم المسارعه بلحضور لحيفا من دون تعويق يكون معلومكم في17ب سنة53 " الختم")([1]).

على ضوء ذلك فقد تولى متسلمية نابلس في فترة الحكم المصري متسلمون تراوحت فترة مكوث كل منهم في المتسلمية بين عدة أشهر وعدة سنوات، وقد تولى الشيخ سليمان عبد الهادي المتسلمية مرتين قبل وبعد أبيه حسين عبد الهادي الذي لم يستمر في المتسلمية سوى بضعة أشهر، ولعل مرد ذلك عائد الى حُسن السلوك الإداري للمتسلم، ومعاملته للأهالي باللين، ورفع الظلم عنهم، وعدم الشعور بالقلق تجاهه، مما ينعكس على امتداد فترة بقائه في المتسلمية، ومن جهة أخرى فقد كان جميع من تولى منصب المتسلم من أبناء مدينة نابلس العرب، مما أضفى على المتسلمية نوعاً من المنافسة بين العائلات لتولي منصب المتسلم من جهة، ورعاية شؤون الأهالي ومصالحهم من جهة أخرى. فالمتسلم هو من أبناء المدينة العرب الأكثر إطلاعاً على ظروف حياتهم وطبيعة التطورات التي يمر بها سكان مدينة نابلس.

وقد تولى متسلمية نابلس خمسة متسلمين طيلة فترة الحكم المصري لبلاد الشام(1247- 1256هـ/ 1831- 1840م)، وفيما يلي قائمة بأسماء المتسلمين الذين تولوا المتسلمية:

المتسلم	فترة حكمه
محمد القاسم:	15 جمادى الآخرة1247([2]) -11 ذي الحجة 1249هـ([3])/ 22 أيلول1831- 21 نيسان1834م.
سليمان عبد الهادي:	11ذي الحجة 1249([4]) - 10 ربيع الأول 1250هـ([5])/21 نيسان1834- 14 أيلول1834م.

([1]) اسد رستم، الاصول العربية، م3 و4، وثيقة 221 و222، 17 رجب 1253هـ/ 17 تشرين أول 1837 م، ص72

([2]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 9، 15 جمادى الآخرة 1247هـ/ 22 أيلول 1831م، ص396

([3]) أسد رستم ، الأصول العربية، م2، وثيقة131، 11 ذي الحجة 1249هـ/ 21 نيسان 1834م، ص104- 105

([4]) المصدر نفسه، ص104

([5]) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م2، وثيقة3564، عابدين دفتر 211 رقم 235 و237، 10 ربيع الأول 1250هـ/ 14 أيلول 1834م، ص425

حسين عبد الهادي: 10 ربيع الأول 1250([1]) – 1250هـــ([2])/14 أيلـــول1834–1834م.

سليمان عبد الهادي: 1250 – 30 شعبان 1256هــ([3])/ 1834– 26 تــشرين أول 1840م.

صادق الجماعيني: 30 شعبان 1256([4]) – 5 شوال1256هــ([5])/ 26 تــشرين أول 1840– 29 تشرين ثاني 1840م "نهاية الحكم المصري"

ونتيجة لتعاظم نفوذ آل عبد الهادي في المنطقة تخوف محمد علـــي باشـــا وولده إبراهيم باشا من هذا التعاظم، إلا أنهما تجنبا القضاء عليهم علناً خـــشية قيـــام ثورة، وقد ظهر تمرد الشيخ سليمان عبد الهادي، وصار لا يراعي أوامـــر إبـــراهيم باشا، ولا يكترث بها فكتب إبراهيم باشا إليه كتاباً شديد اللهجة وضَّح فيه أن علاقـــة الصداقة القائمة مع أبيه حسين عبد الهادي هي عبارة عن صداقة خِدمة، وبعد ذلـــك بقليل توفي الشيخ حسين عبد الهادي في سنة1253هــ/ 1837م فشك ابنه ســـليمان بسبب وفاته التي قيل أنها ناتجة عن تسممٍ. فكتب إلى إبراهيم يستفسر الأمـــر فـــرد عليه أن الوفاة بأمر الله تعالى، وهي حق على الناس جميعا، فعطف إبـــراهيم باشـــا حينئذ على ابناء الشيخ حسين عبد الهادي الصغار([6]).

عين ابراهيم باشا بعد ذلك الشيخ سليمان عبد الهادي وكيلاً لمديريـــة إيالـــة صيدا مع بقاء متسلمية نابلس معه فوكل فيها الشيخ طاهر الموسى العرابي، وقـــصد إبراهيم باشا بذلك ابعاده عن نابلس وقد احاطه بجواسيسه، لكن الشيخ سليمان استمر بمخالفته لأوامر إبراهيم باشا الذي حذره من مغبته وبطشه وهدده بالقتل لكن سليمان

([1]) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م2، وثيقة3564، عابدين دفتر 211 رقم 235 و237، 10 ربيع الأول 1250هـ/ 14 أيلول 1834م، ص425

([2]) لم يستمر الشيخ حسين عبد الهادي في منصب المتسلم سوى بضعة أشهر من سنة 1250هـ/ 1834م، وقد تعذر على الباحث الوصول إلى الشهر الذي عزل فيه أو الذي تولى فيه ابنه سليمان عبد الهادي للمتسلمية من بعده سواء في المصادر أو سجلات المحكمة الشرعية في نابلس.

([3]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 10، 30 شعبان 1256هـ/ 26 تشرين أول 1840م، ص285

([4]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 10، 30 شعبان 1256هـ/ 26 تشرين أول 1840م، ص285

([5]) مؤلف مجهول، مذكرات تاريخية، ص20

([6]) انظر مخصصات ومعاش أولاد الشيخ حسين عبد الهادي عند اسد رستم، الاصول العربية، م3 و4، وثيقة118- 119، 25 جمادى الأولى 1253هـ/ 28 تموز 1837 م، ص68- 70

لم يأبه بذلك، فأخذ يحرِّض البلاد بعدم دفع الضرائب([1])، ويظهر من ذلك أن العلاقات الحسنة الطيبة التي سادت بداية الحكم المصري لبلاد الشام بين إبراهيم باشا وآل عبد الهادي لم تدُم طويلا، فسرعان ما دب الخلاف والنزاع بين الرعية والحاكم.

2- وكيل المتسلم: يحل في المرتبة الثانية بعد المتسلم في السُلم الوظفي داخل المتسلمية حيث يأتمر بأمره وينفذ تعليماته، فقد كان لكل متسلم وكيل ينوب عنه في حالة غيابه بتصريف شؤون المتسلمية، وكان يقوم بمهام متعددة منها ما يتعلق بمخاطبة الجهات الإدارية التابعة للمتسلمين، ومنها القاضي الشرعي والمسؤول المالي، بالإضافة إلى القيام بأعباء حكم المتسلمية اليومي، ومساعدة المتسلم في تطبيق الأحكام، ومتابعة النظر في القضايا، وإنفاذ الكتب وتلقي الرسائل الصادرة عن مختلف الجهات([2])، وعلاوة على ذلك فقد كان الوكيل يتولى مهام المتسلم كاملة في حالة المرض أو انفكاك المتسلم لحين صدور مرسوم بتعيين متسلم جديد([3])، وذلك للحفاظ على حقوق الرعايا وتطبيق القانون وعدم تعطيل المعاملات الإدارية داخل المتسلمية.

إن ما جرت عليه السياسة المصرية تجاه المتسلمين طُبق على وكلائهم، إذ إنه من ثبت في وكالته كان بناءً على طلب أهالي المتسلمية وكانت الموافقة تتم غالبا إذا اجتمع الرأي على ذلك([4])، وكان وكيل المتسلم يتعاطى الأحكام الموكلة إلى المتسلم في حالة غيابه([5]) أو وفاته فعند وفاة المتسلم سليمان عبد الهادي سنة 1257هـ/ 1841م صدر مرسوم من والي الشام محمد نجيب باشا بتنصيب وكيله على المتسلمية([6]).

([1]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج1، ص260- 262

([2]) محمد الطراونة، الأوضاع الإدارية في متسلمية القدس، ص333

([3]) محكمة القدس الشرعية، سجل 230، 1جمادى الآخرة 1252هـ/ 15 تموز 1836م، ص158

([4]) لطيفة سالم، الحكم المصري في الشام، ص69

([5]) اسد رستم، الاصول العربية، م2، وثيقة125، 29 جمادى الآخرة 1249هـ/ 14 أيلول 1833م، ص96

([6]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 10، 5 رجب 1257هـ/ 22 آب 1841 م، ص287

وكانت عملية اختيار الوكيل تتم على أساس ترشيح القاضي، والمفتي والنقيب، والميرألاي، والعلماء، وزعماء السباهية، والتجار إذ يختارون من يشاؤون وكيلا للمتسلم ويُخرِجون حُجة بذلك من مجلس الشرع يرسلونها الى الوالي ليعينه أصيلا، وفيما يلي حجة على هذا القبيل تبين تعيين وكيل لمتسلم نابلس والمهام الموكلة اليه(قدوة الاماثل والاقران وكيل متسلم نابلوس موسى آغا النمر زيد قدره بعد السلام التام بمزيد العز والاكرام نبدي اليك ان الان انتخبوك وكيل بمتسلمية نابلس كذلك الان مصدرين لكم مرسومنا هذا بالاصالة المراد تكونوا شادين همتكم بالضبط والربط وحفظ الطرقات وصيانة ذوي الاعراض وابناء السبيل ثم وبخصوص مال الدورة الباقي تباشروا بتحصيله بموجب الدفتر الذي ابقاه حسين آغا متسلم نابلس سابقا ومهما كان موجود نقد من مال الدورة حالا ترسلوه بوجه السرعة ولا يلزم لكم تأكيد وكونو فاتحين عينكم الى كافة الامور وبخصوص بقية المهمات الحجازية ترسلوهم بوجه العجلة من غير تهاون وتكونوا باذلين جهدكم بصدق الخدامة وحسن السلوك مع الجميع اعلموه واعتمدوه غاية الاعتماد 25ب سنة1238 مير ميران

حسين والي طرابلس وقيمقام والي الشام)([1]).

يُستدل مما تقدم أن وكيل المتسلم وقعت عليه، الى حد كبير مهام المتسلم ذاتها، مما يدل على الثقة العالية التي كانت تبديها الحكومة المصرية لمنصب الوكيل، بالإضافة الى ذلك فقد خوطب وكيل المتسلم بألقاب مماثلة للألقاب التي قُرنت بالمتسلم حيث خوطب(عمدة الاماجد الكرام متسلم مدينة نابلس زيد مجده)([2]).

وكان أحمد آغا وكيلاً لمتسلم نابلس الشيخ حسين عبد الهادي([3])، وقد علا نجم أحمد اغا النمر عندما أُنعم عليه برتبة ميرألاي سباهي من قبل استانبول، فقد كان يتمتع أحمد النمر بنفوذ واسع في متسلمية نابلس نظراً لكونه قد شغل منصب وكيل متسلم نابلس، فقد طلب أحمد آغا أن يعامل معاملة تتناسب ورتبته فقد تُلي

([1]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج2، ص542- 543

([2]) محكمة نابلس الشرعية، سجل9، وسط محرم 1252هـ/ 1 أيار 1836 م، ص138

([3]) اسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م2، وثيقة3435، عابدين محفظة249 رقم18 و19، 9 و12 محرم1250هـ/ 18 و21 أيار 1834 م، ص398

فرمان توليته ميرآلاي سباهية على مسمع من عدد من الأنفار كانوا موجودين في داره من سباهية الجمعية، وغيرهم من الذين كانوا في الإسباهية في استانبول وهم: إبراهيم بك، وصالح بك، وأحمد بك، ومن دار عسقلان سليم مملوك، سعيد وأحمد مرعي، وسليمان زيدان، وسعيد القيسي، ومصطفى تميمي وهم9 أشخاص، أما أسماء السباهية الذين لم يكونوا في استانبول فهم اثنين: سليمان بك طوقان ومحمد مرعي. أما الوجوه غير السباهية الذين كانوا حاضرين في حارته فهم6 أشخاص إسماعيل بك الشافع، ومحمد تفاحة، والشيخ شعبان، وخليل جاموس، وأحمد تفاحة، وأحمد فيضي، وبذلك يكون عدد من استمع إلى قراءة الفرمان17 نفراً فقد كان أحمد آغا النمر قويا في منصبه، اذ كان يستشيره المتسلم قبل إنفاذ الأوامر، وقد شغل الشيخ ظاهر موسى منصب وكيل للمتسلم سليمان حسين عبد الهادي([1]).

3- **المباشر**: كان بمثابة أمين سر المتسلم، ويتولى وظائف الصرّاف أو مدير المال وإدارة حسابات المدينة([2])، وتولى المباشر أيضا مراقبة أموال الضرائب وتنظيمها، وحفظ السجلات المالية في منطقة نفوذ المتسلم، كما كان مراقباً للنفقات([3])، وعندما أقام إبراهيم باشا في كل مدينة متسلماً أوجد فيها وظيفة المباشر إلى جانبه، وكان من واجباته حفظ الدفاتر في المنطقة الواقعة تحت حكم المتسلم، وتولى أيضا وظائف مدير المال وإدارة الحسابات وأموال ضريبة الفردة والميرى، وكان على المباشر تقديم تقارير منتظمة الى المشرف المالي العام في بلاد الشام حنا بحري([4])، ويمكن القول إن المباشر كان يقوم بوظيفة سكرتير للمتسلم([5]).

وكان المباشرون عادة من المسيحيين لأنهم كانوا أكثر من سواهم خبرة بالأعمال الحسابية([6])، وكان المباشر مسؤولاً في بلاد الشام عن موظفين يطلق على الواحد منهم اسم(المعلم)، والذين يجري اختيارهم من الأقباط المصريين الذين

([1]) اسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م4، وثيقة6284، عابدين محفظة259 رقم105، 6 ربيع الأول1256هـ/ 6 تموز 1840 م، ص325- 330

([2]) سليمان ابو عزالدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص134

([3]) امين محمود، الادارة المصرية في بلاد الشام، ص115

([4]) عائدة ابو عياش، متسلمية غزة تحت الحكم المصري، ص33

([5]) لطيفة سالم، الحكم المصري في الشام، ص66

([6]) سليمان ابو عزالدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص134؛ عدنان جراد، الحكم المصري في سورية، ص48

يتميزون بمعرفتهم بأُصول المحاسبة دون غيرهم ممن كانوا يشغلون وظائف غير دائمة، ويحصلون على رواتب ضئيلة لا تكاد تكفي سد احتياجاتهم اليومية([1]).

ويذكر موشيه ماعوز أن جميع مايتعلق بالنواحي المالية كان بأيدي المسيحيين الذين كان يختار من بينهم جميع الكتبة، وكان رئيس الكتبة أو المباشر قريبا من المتسلم من أجل تسجيل الضرائب المفروضة وإعداد المدفوعات كما كان المباشرون يتبعون جميعاً حنا بحري المشرف المالي العام في الدولة المصرية الذي كان مسيحياً مثلهم([2]).

4- المحتسب: تمتعت المدينة الإسلامية على مر قرونها بإدارة مدنية تقليدية نفذها أصحاب الوظائف من سكان المدينة نفسها؛ فالمحتسب، ومشايخ الحرفيين والقاضي، وغيرهم لم يحصروا وظائفهم بتزويد المدينة بالمواد الغذائية، وتحديد اسعارها([3]) فقط بل كانت مهمة المحتسب جمع الاموال([4])، ومراقبة السلوك العام في الأسواق والمدينة، وهي من المهام الرئيسة التي أُنيطت بالمحتسب الذي كان مسؤولاً عن مراقبة ما يجري في الأسواق([5])، ومن مهامه الاساسية ضبط الاوزان والمكاييل والإشراف على تحديد الأسعار ومنع الغش مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية([6]).

كان المحتسب بمثابة حاكم صلح متجول في السوق، كما أنه يساعد القاضي الشرعي في تنفيذ أحكامه، ويقف بين يديه في مجلسه، وينفذ المحتسب أوامر المتسلم، ويجمع له عوائده اليومية من السوق والبساتين، وكان المحتسب يراقب الأمور الصحية، ويعاقب من لا يرفعون القمامة من الطرقات، ويراقب المباني، ويمنع العدوان على الشوارع سواء بالسرقة منها أو بابقاء الركام فيها، وكان يراقب سلوك الباعة والحرفيين، ويتحقق من عدم غشهم أو تلاعبهم بالأسعار مستعيناً بشيوخهم، وأما ما يستعصي عليه فيُحيله الى القاضي الشرعي، وقد راقب المحتسب

([1]) أمين محمود، الإدارة المصرية في بلاد الشام، ص115

([2]) Ma'oz, Moshe, Studies on Palestine During the ottoman period, Jerusalem, 1975, page 326

([3]) محمود يزبك، بلدية نابلس في العهد العثماني،ص46

([4]) لطيفة سالم، الحكم المصري في الشام، ص33

([5]) محمود يزبك، بلدية نابلس في العهد العثماني، ص58

([6]) محمد الطراونة، الأوضاع الإدارية في متسلمية القدس، ص235

السلوك بالنسبة للعبادة والاتجاه الى المساجد، فمن وجد في دكانه وقت الصلاة عاقبة وأهانه، وكان تعيين المحتسب من خصائص رجال مجلس البلـد وهـم: القاضـي، والمفتي، ونقيب الاشراف، والمتسلم، والميرألاي([1])، وقد تم رسمياً إلغاء الاحتـساب سنة1854م، ونقلت مهماته الى المجلس البلدي([2]).

5- المشايخ:

مشايخ القرى: كان للقرية شيخ يعينه المتسلم، أو شيخ الناحية على القريـة، ومـن أعماله حل المشكلات والخلافات التي تنشأ داخل قريته، وعليه جمع المـال الـلازم حسب الاصول، وقد طُلب من شيخ القرية أن يعامل سكان القرية بالتقوى والأمانـة وعدم التعدي على احد بغير وجه حق([3])، وكان شيوخ القرى يمثلون الجهاز التنفيذي في القرية([4]) وبالرغم من ان شيخ مشايخ قرى عكا وصفد يقوم بمهماته بنفسه وينتقل بين القرى إلا أن المسؤولين أيقنوا أن الفلاحين في الغالب يخشون بأسه فلا يجرؤون على رفع مظالمهم لذا، عُيِّن بجواره معاون وكاتب تقرير لتسجيل الوقائع، لكي تكون هناك بينة على كل ما يقدم عليه من خطوات([5]).

أما بالنسبة الى راتب مشايخ القرى فقد كانت الدولة تعطي3% مـن قيمـة التحصيل، وقد حدد إبراهيم باشا مهمة مشايخ القرى. فعليهم تنفيذ الأحكـام وجبايـة الأموال وإنصاف المظلوم، والنظر في دعاوى الأهالي وفق الشرع، فقـد روعيـت وبكل صدق مصالح الاهالي، فان ثبت تعسف أو ظلم أحد المشايخ لأهل القرية عزل عن مشيخة القرية، وقد روعي في تعيين الشيخ طبيعة الطوائف المتواجدة في القرية فاذا وجد في قرية مسلمين ومسيحيين عُيِّن شيخان واحد لكل طائفة، واحيانـاً كـان ضغط المشايخ على الفلاحين يولد انسحابهم من القرية كما حدث في قرية عقربـا، عندما تم التحقق من تصرفات شيخها عزل عن مشيخة القرية وعين آخر، ومـضت التحريات عن المشايخ التي اتضح منها غير الأمين، ومثير الفتن والمتعصب، وذلك

([1]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج2، ص517

([2]) محمود يزبك، بلدية نابلس في العهد العثماني، ص58

([3]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج2، ص185- 186

([4]) محـافظ الابحـاث، محفظـة 70، وثيقـة 223، 23 ربيـع الثـاني 1248هـ/ 16 تـشرين ثـاني 1832م.

([5]) لطيفة سالم، الحكم المصري في الشام، ص70

لكي يتسنى تنصيب العناصر الطيبة، وحتى في القرى التي لم يتقدم أهلها بـــشكواهم بشأن مشايخهم خوفاً منهم، قد جرت فيها بعض التنظيمات لرفع الظلم والتعسف من جانب الشيوخ ان وجد([1])، أطاع أهالي قرى نابلس مشايخهم وأخلـــصوا لهـــم الـــود وأطاعوهم([2]).

مشايخ النواحي: كان تعيين شيخ الناحية منوطاً بالوالي وبباشـــا الـــدورة، وكانـــت مخصصاته تقدر بـــ3% من أموال الميرى التي يجمعها من ناحيته، وكـــذلك كـــان عزله يتم عن طريق الوالي وباشا الدورة وغالباً ما كان يعين ابن عمه، أو من البيت نفسه الذي كان متولياً مشيخة الناحية درءاً للمنافسة بين العائلات([3]).

كانت الإدارة المصرية تفضل الشيوخ الذين تتوفر فيهم الكياسة واللباقة في التعامل مع الاهالي لجلب قلوب الرعايا. فقد كان الشيخ حسين عبد الهادي والـــشيخ عبد الله الجرار من مشايخ جبل نابلس من أصحاب التكلم والصف الأكبر في جبـــل نابلس، ولذلك رأى حنا بحري بمقتضى المصلحة استخدامهم بشياخة جبل نابلس كما كانوا من قبل([4])، ومن مشايخ متسلمية نابلس الشيخ ناصر، والشيخ عمـــر، والـــشيخ سليمان، والشيخ صباح([5])، وقد ساعد المشايخ الوالي والمتسلم وغيرهم من الاداريين في الخروج مع الرجال حاملين العدد والبارود اذا طلب منهم ذلك سواء لملاحقة من كان خارجاً عن القانون أو لجلب شخص مطلوب أو مساعدة المشايخ الآخـــرين اذا طلب منهم ذلك([6]).

([1]) لطيفة سالم، الحكم المصري في الشام، ص69- 70

([2]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج2، ص371

([3]) المرجع نفسه، ص184

([4]) اسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م1، وثيقة462، عابدين محفظة231 رقم124، 20 شعبان 1247هـ/ 24 كانون ثاني 1832 م، ص177- 178، انظر اكرم الراميني، نابلس في القرن التاسع عشر، ص73

([5]) اسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م1، وثيقة384، عابد ين محفظة231 رقم59، 13 رجب1247هـ/ 18 كانون أول 1831 م، ص143

([6]) اسد رستم، الاصول العربية، م1، وثيقة23، 29 جمادى الأولى1247هـ/ 6 أيلول 1831م، ص65؛ انظر اسد رستم، الاصول العربية، م3 و4، وثيقة489- 490، آخر حزيران1839م، ص259؛ انظر اسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م1، وثيقة483، عابدين محفظة213 رقم143، 27 شعبان1247هـ/ 31 كانون ثاني 1832 م، ص185

وقد شرعت الحكومة المصرية بنزع سلطة المشايخ شيئاً فشيئاً وكان ذلك في سنة1834م، اذ بدأ شريف باشا حكمدار ايالات الشام يتفحص بنفسه مقدرة أمراء ومشايخ الجبل وبلاد الشام، وسلوكهم في وظائفهم، فشرع بتنسيق حكومة الأقاليم وتحرير الشعب من سلطة الاستبداد، وتعويده على الخضوع الى الدولة مباشرة، وتدريبه على الاعتماد على نفسه، والمطالبة بحقوقه أمام الشريعة والعدالة، ونتيجة للفساد الذي وجده ضارباً في أطناب البلاد قام شريف باشا برفع أيدي المشايخ والأمراء عن جباية الأموال من الأهالي فقد عزل بعض المشايخ لسوء تصرفهم ولجهلهم بالأمور المدنية الحديثة، وعين خلفاً لهم من توافرت فيه الشروط اللائقة، وقد كان تصرف شريف باشا هذا مع معظم رؤساء العشائر في بلاد الشام([1]).

أما أسماء مشايخ جبل نابلس حسب الناحية فهم على النحو التالي([2]):

1- الشيخ حمادة، ناحية وادي الشعير.
2- الشيخ مرعي العبد الفتاح، ناحية وادي الشعير.
3- الشيخ يوسف الجيوس، ناحية بني صعب.
4- الشيخ أحمد الخواجه، ناحية جماعين.
5- الشيخ محمود الحمد، ناحية جماعين.
6- الشيخ سليمان، ناحية مشاريق البيتاوي.
7- الشيخ عمر العديلي، ناحية مشاريق البيتاوي.
8- الشيخ عبد الرزاق الحمدان، شيخ الشعراوية الغربية.
9- علي الموسى، ناحية الشعراوية الشرقية.
10- الحاج مصطفى العبد الله، ناحية الشعراوية الشرقية.
11- محمد الحمدان، ناحية الشعراوية الشرقية.
12- الحاج عساف ناحية الشعراوية الشرقية.

([1]) ميخائيل مشاقة وملحم خليل عبده واندورس حنا شخاشيري، مشهد العيان بحوادث سورية ولبنان، دار حسان، دمشق، 1982م، ص166- 167؛ سيشار اليه فيما بعد ميخائيل مشاقة وآخرون، مشهد العيان بحوادث سورية ولبنان.

([2]) اسد رستم، الاصول العربية، م3 و4، وثيقة475- 478، 13صفر 1255هـ/ 27 نيسان 1839م، ص243- 244

13- إبراهيم الصالح، ناحية الشعراوية الشرقية.
14- الشيخ عبد الرحمن زيد، من وجوه نابلس.
15- الحاج حسن كمال، من وجوه نابلس.

ومن خلال ما تقدم ذكره عن التقسيمات الادارية في بلاد الشام في العهد المصري يتضح أن إبراهيم باشا حاول منذ البداية إضفاء طابع مدني على الحكم في بلاد الشام إلا أن نسبة العسكريين في ادارة الحكومة كانت مرتفعة، إذ كان الجيش المصري يقوم في أغلب الحالات بأداء مهام مدنية منها: صيانة الطرق وتنظيفها، وحراسة بعض شرايين المواصلات الهامة في الدولة. ويلاحظ أيضا أن سلطات الموظفين الكبار لم تكن محدودة بطريقة واضحة، إلا أن إبراهيم باشا كان من ناحية اخرى حريصاً على بذل جهده في تطهير الإدارة من مظاهر الفساد والجور، فقد أوقف تيار الرشوة أو على الأقل حد من انتشاره، وكان يوجه تعليماته الى كبار موظفي الدولة متضمنة تحذيره لهم بالابتعاد عن الرشوة، وكان إبراهيم باشا مهتماً بتحقيق العدالة والاستقرار بين جميع الموظفين والعاملين في أجهزة الدولة([1]).

وعطفا على ما تقدم فان الادارة المصرية استفادت من الادارة التي ورثتها من الدولة العثمانية وزادت عليها، وطورتها؛ ففي انشاء مجالس المشورة في مختلف مدن بلاد الشام دليل على حسن تحقيق العدالة الإدارية والديمقراطية، ومنع الظلم، وفي تعيين المشايخ في القرى والنواحي أثر إيجابي على ربط أوصال الدولة بعضها ببعض مما انعكس مردوده على حسن ظن الرعية بالحاكم فساد الامن في طرق ومواصلات بلاد الشام في العهد المصري.

3. 4 النواحي والقرى

لقد تمتعت النواحي والقرى التابعة والمرتبطة بمتسلمية نابلس بتنظيم اداري قويم ومتين، مما يسر على الحكومة المصرية تحقيق التناسق والترابط بين الفروع والجذور، أي بين النواحي وما تضم من قرى وبين المدينة. فقد كان لكل ناحية

([1]) امين محمود، الادارة المصرية في بلاد الشام، ص115- 116

وقرية شيخ لإدارة شؤون منطقة نفوذه ومصالحها، وذلك لحفظ الأمن، عرفوا هؤلاء بمشايخ النواحي والقرى.

لقد ذُكرت نواحي متسلمية نابلس في المحفوظات الملكيـة المـصرية فـي معرض الحديث عن الزلزال الذي ضرب بر الشام في رمضان سـنة 1252هـ/ 1837م، فقد أوردت المحفوظات تقريراً بالخسائر التي منيت بها مدن بـلاد الـشام ونواحي كل مدينة، حيث استشف الباحث من خلال ذلك التقرير أن مدينـة نـابلس وثِّقت وذكر أن لها سبع نواحٍ هي: بنـي صـعب، والـشعراوية، ووادي الـشعير، والجماعين، ومشاريق البيتاوي، وبلاد حارثة، ومشاريق الجرار([1]).

وذَكرت المحفوظات الملكية المصرية النواحي في المرسوم الذي عين فيـه إبراهيم باشا مشايخ جبل نابلس عند دخوله فلسطين، وهو المرسوم المرسـل الـى الشيخ محمد القاسم لتولي متسلمية نابلس في باكورة دخول بلاد الشام تحـت الحكـم المصري سنة1247هـ/ 1831م، وذلك بتقسيم مقاطعات نابلس الى إقليم الشعراوية ويكون بعهدة الشيخ محمود عبد الهادي، وبلاد الجماعين لعهدة يوسف القاسم، وإقليم المشاريق لعهدة عبد الله الجرار، وبلاد بني صعب لعهدة يوسـف وعبـد الوهـاب الجيوسي([2])، وقد أورد أسد رستم أيضا نواحي مدينة نابلس فـي كتابـه الأصـول العربية لتاريخ سورية، وذلك عند تعرضه لذكر أسماء أولاد مشايخ نـواحي جبـل نابلس فقد ذكر في الوثيقة النواحي التالية: وادي الشعير، وناحية بني صعب، وناحية جماعين، وناحية مشاريق البيتاوي، وناحية الشعراويات الغربية، وناحية الشعراويات الشرقية([3]).

وكان يرد ذكر النواحي السبع لنابلس في الخطاب الرسمي، فيقـال نـابلس ونواحيها السبع، وفي بعض الأحيان تذكر المراكز: جنين، وبيتا، وعقربا، وكان في كل ناحية بيت مشيخة يجبي الضرائب، وله نصيب معلوم، ومن هذه البيوت كان يتم

([1]) اسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م3، وثيقة4912، عابدين محفظة254 رقم304، 2ذي الحجة1252هـ/ 9 آذار 1837م، ص210

([2]) اسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م1، وثيقة342، عابدين محفظة231 رقم17، 14 و15 جمادى الآخرة 1247هـ/ 21 و22 أيلول 1831م، ص129

([3]) اسد رستم، الاصول العربية، م3 و4، وثيقة475، 13 صفر 1255هـ/ 27 نيسان 1839م، ص243- 244

اختيار شيوخ النواحي، ولا يختار من غيرها الا اذا وقع الخلاف في البيت، وكـان القسم الشمالي يعرف بلواء اللجون ثم جنين([1]).

أما النواحي والقرى التابعة لمتسلمية نابلس فهي على النحو التالي:

ناحية مشاريق البيتاوي([2])، ومن القرى التابعة لها: بلاطة، عسكر، بيت دجن، بيت فوريك، روجيب، عورتا، عقرباء، مجدل([3]).

ناحية مشاريق الجرار([4])، ومن القرى التابعة لهـا: عـصيرة الـشمالية، طلـوزة، الباذان، الفارعة، يا صيد، تياسير([5])، طمون، طوباس([6]).

ناحية بني صعب([7])، ومن القرى التي تشتمل عليها: زواتا، دير شرف، سبـسطية، بيت امرين، برقة، بزارية([8]).

ناحية الشعراويات([9])، ومن القرى التابعة لها: رفيـديا، جنيـد، بيـت وزن، بيـت ايبا([10])، تل([11])، صرة، جيت، قوصين، الفندق، جنصافوت، حجة، كفر قدوم([12]).

ناحية جماعين([13])، ومن القرى التابعة لها: جماعين، سلفيت، ديـر اسـتيا، بـديا، سنيرية، عزون([14]).

([1]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج2، ص184

([2]) اسد رستم، الاصول العربية، م3 و4، وثيقة475، 13 صفر 1255هـ/ 27 نيسان 1839م، ص243

([3]) الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ص73- 74

([4]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج2، ص183

([5]) الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ص74

([6]) محكمة القدس الشرعية، سجل 321، غرة ربيع الأول1253هـ/ أوائل آب 1837م، ص143

([7]) اسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، م1، وثيقة342، عابدين محفظة231 رقم17، 14 و15 جمادى الآخرة 1247هـ/ 21 و22 أيلول 1831م، ص129

([8]) الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ص74

([9]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج2، ص183

([10]) الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ص74

([11]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 9، أوايل ذي القعدة 1252هـ/ أوائل شباط 1837م، ص195

([12]) الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ص74

([13]) اسد رستم، الاصول العربية، م3 و4، وثيقة475، 13 صفر 1255هـ/ 27 نيسان 1839م، ص243

([14]) الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ص74- 75

وقد أوضح إحسان النمر في كتابه (تاريخ جبل نابلس والبلقاء) النواحي في مدينة نابلس واتجاهاتها، على النحو التالي([1]):

أ- الجبل القبلي لمدينة نابلس، ويعرف بالطور عند السامريين وجرزيم، وقد ألحقت به المشاريق، وهكذا تذكر قراه في الدفتر الرسمي، والذي عرف فيما بعد بجورة عمرة، ومشاريق البيتاوي.

ب- جبل شامي أي جهة الشام، وهو الجبل الشمالي لمدينة نابلس، ويعرف بجبل عيبال عند السامريين، واصبح يعرف بمشاريق الجرار فيما بعد.

ج- بلاد بني صعب، وهي القسم الغربي من لواء نابلس.

د- بلاد حارثة، وهي القسم الشمالي من جبل نابلس، وكانت تعرف بلواء اللجون(جنين).

هـ- الشعراويات، وهي القسم الجنوبي من لواء اللجون(جنين).

و- جماعين، وهي القسم الجنوبي من لواء نابلس

ز- وادي الشعير، وهو الوادي الأوسط من جبل نابلس.

لقد كانت النواحي مقاطعات للشيوخ الكبار([2])، وكان في القرى نوع من الاشتراكية العملية فقد كان الجيران في (الحوش) يشكلون وحدة واحدة يساعد بعضهم بعضاً في المأكل والمشرب وأمور الحياة فمن لم يكن له غنم أعطوه منها واحدة يحلبها ويسميها أهل نابلس(منوخة)، واذا لم يكن له شجر أعطوه شجرة زيتون أو تين أو عنب وغيره ليأكل من ثمرها فيقولون(يتقيضها)، ومن كانت له أرض عجز عن حرثها يحرثونها له ثم يحصدونها ويدرسونها، وهذا ما كانوا يسمونه(عونة)، وهو أمر كان ينسحب على مختلف مناحي الحياة([3]).

يوجد في مدينة نابلس ستة محلات(نواحي) كبرى([4]) قسمت كل محلة الى خطوط، وهي توازي الطرق أوالشوارع فالطريق السالك هو مسار، وطريق نافذ يتميز عن الحوش أو الزقاق غير النافذ الذي يكون في العادة ضيقاً وقصيراً وغير

([1]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج2، ص183- 184

([2]) المرجع نفسه، ص386

([3]) المرجع نفسه، ص 564- 565

([4]) فلسطين في نهاية العصر العثماني، تحقيق زهير غنايم وآخرون، ج1، ص86

سالك، وبهذا تكون مدينة نابلس مقسمة الى محلات والمحلات الى خطوط والتي تتفرع الى أحواش أو أزقة نافذة أو غير نافذة([1]).

أما محلات نابلس الستة الرئيسية فهي: محلة الحبلة([2])، ومحلة العقبة([3])، ومحلة الياسمينة([4])، ومحلة القريون([5])، ومحلة الغرب([6])، ومحلة القيسارية([7]). اما الخطوط فمنها: خط عين السوق([8])، وخط جورة الفقوس في محلة الحبلة([9])، وخط الحمص في محلة القريون([10])، وخط تل الكريم في محلة العقبة([11])، وخط الخضر([12])، وخط عين حسني في محلة الغرب([13])، وغيرها.

وبناء على ما تقدم يحد نابلس من الشمال جبل عيبال وقرية عصيرة الشمالية، ومن الجنوب جبل جرزيم وقرية كفر قليل، ومن الغرب والشمال الغربي قرى: زواتا، بيت ايبا، بيت وزن، رفيديا. أما من الشرق والجنوب الشرقي فيحدها كل من سهل بلاطة، وعسكر، ووادي الباذان، وقرى روجيب، وكفر بيتا، وسالم، ودير الحطب، وعزموط([14]).

([1]) بهجت صبري، المظاهر العمرانية في مدينة نابلس، ص84- 85

([2]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 10، أواخر ربيع الثاني1260هـ/ أواسط تموز 1844م، ص117؛ انظر سجل أراضي ألوية، تحقيق محمد صالحية، ص59

([3]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 10، أواخر ربيع الثاني1257هـ/ أواسط آب 1841م، ص47

([4]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 10، أواسط ذي القعدة1257هـ/ أواخر كانون أول 1841م، ص75

([5]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 9، أواخر ذي القعدة1247هـ/ أواخر نيسان 1832م، ص38

([6]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 9، شوال1247هـ/ آذار 1832م،34

([7]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 9، 14ربيع الثاني 1254هـ/ 4 أيلول 1838م، 50

([8]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 9، ذي الحجة 1246هـ/ أيار 1831م، ص7

([9]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 10، أواخر ذي القعدة1259هـ/ أواخر كانون أول 1843م، ص105

([10]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 9، 12 شعبان1252هـ/ 21 تشرين ثاني 1836م، ص175

([11]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 10، 24 شعبان1255هـ/ 1 تشرين ثاني 1839م، ص2

([12]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 10، 1262هـ/ 1246م، ص176

([13]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 10، 20 محرم1256هـ/ 25 آذار 1840م، ص37

([14]) مسلم الحلو، موسوعة المدن الفلسطينية، ص706

3. 5 الجهاز القضائي في المتسلمية

كان القضاء العثماني في بلاد الشام قبل عهد محمد علي باشا مستمداً من الشرع، القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، وكان النظر في القضايا الجزائية من اختصاص القاضي، وكان العدل في الأحكام يتوقف على نزاهة القاضي، أو الحاكم، وكانت كفة العدل راجحة، ومن مزايا المحاكم في ذلك العهد هو ان المرجع المختص بها كان معيناً تعييناً جلياً يعرفه العام والخاص مقترناً ببساطة الاجراءات، وقلة النفقات، وسرعة الحكم والتنفيذ([1]).

وقد كان شيخ الاسلام هو المسؤول الاعلى عن النظام القضائي في الدولة العثمانية يتبعه قاضيان هما قاضي عسكر الروملي، وقاضي عسكر الأناضول، وكانت الشام من نصيب وإشراف قاضي الأناضول، وتم تعيين قضاة رئيسيين في دمشق وحلب والقدس، وأحياناً يطلق عليهم مفتين، ولهم سلطة الصلة المباشرة بشيخ الاسلام، ولكل قاضٍ نوابٌ ينوبون عنه، وهم قضاة أقل درجة منه، يختارهم وفقاً لرؤيته، ويعينهم، ولهم إصدار الأحكام باسمه في مناطقهم، وفي القضايا الكبرى يعاون القاضي اثنان أو اكثر من العلماء، ومفتٍ أو نائب عنه، وكاتب عدل، وقد أعطي لصاحب الدعوى حق اختيار المحكمة التي تتراوى له والقاضي الذي يرتاح اليه، فالقاضي كان معتمداً على النص القانوني الاصلي، وهو القرآن الكريم، وجواره السنة النبوية الشريفة، وسمح للمسيحيين في عهد الدولة العثمانية بحضور جلسات المحكمة الشرعية كمستمعين، ولا تقبل شهادتهم إلا في حالة عدم وجود شهود مسلمين، ووجد حق الاستئناف أمام قضاة المدن الرئيسية إلا أنه كان نادراً في حدوثه، وعلى هذا الأساس شيد الهيكل القضائي في بلاد الشام في العهد العثماني قبل دخولها تحت الحكم المصري([2]).

وبعد اتفاقية كوتاهية سنة1833م، أصبح بامكان إبراهيم باشا والكثيرين من رجاله الاهتمام بالشؤون الادارية والقضائية بعد أن كسب المعركتين: العسكرية والسياسية، وبذلك أصبحت بلاد الشام بما فيها فلسطين تحت الحكم المصري فانتقلت

([1]) سليمان ابو عزالدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص141
([2]) لطيفة سالم، الحكم المصري في الشام، ص86- 87

الإدارة والحكم الفعليان الى الدولة المصرية، وعلى رأسها إبراهيم باشا نجل محمد علي باشا([1]).

وضعت حكومة محمد علي باشا في بلاد الشام انظمة جديدة مشابهة بوجه عام لانظمة بعض الدول الأوروبية، لكنها لم تمس القضاء الشرعي مراعاة لشعور الشعب الاسلامي، وهكذا تعددت السلطات وتوزعت الأعمال القضائية ما بين الحاكم والقاضي المنفرد والمحاكم وديوان المشورة([2])، ووضع محمد علي المبادئ التي أسس عليها الإدارة والقضاء، والتي كانت ترمي الى تنظيم الاعمال وتوزيع الاختصاص بين هيئات مختلفة، ومنع الاستبداد بتقييد الحُكام وغيرهم من الموظفين بالنصوص القانونية، وعمل على تدريب الأهالي على إدارة شؤونهم المحلية، ولإبراهيم باشا فضلٌ في ضبط الأحكام ومتابعة الحُكام وإقامة العدل بين الأهالي، وقد كانت وطأته شديدةً على المستخدمين الذين يحيدون عن السبيل القويم فعاقب كثيراً منهم بالطرد والضرب والحبس لاعتدائهم على أهالي البلاد أو عدم نزاهتهم، وغيره مما يخرج عن جادة الاستقامة([3]).

وانتشر العدل في أصقاع مدن بلاد الشام إذ انها لم تنلَ في عهد العثمانيين من العدل ما نالته في عهد محمد علي باشا فقد كان اساس حكمه الإنصاف والكياسة والعدالة والاجتهاد لتحقيق العدل لجميع سكان الشام([4])، وقد وزع محمد علي باشا السلطات الإدارية والقضائية، وقرر اختصاص كل منها بقدر الاستطاعه، فأقام الحوائل دون الحكم المطلق الذي كان فيما مضى يحصر السلطة في الحاكم وحاشيته، وجرى في تلك الأثناء تعيين عدد كبير من أهالي البلاد في المناصب المختلفة فتمرنوا على طرق الحكم الجديدة([5]).

وكافح إبراهيم باشا ووالده محمد علي الرشوة، وذلك بما أحله بالقضاة من العقاب حتى استقام أمرهم وساروا على منهاج العدالة والإنصاف، وأخذ إبراهيم باشا

([1]) عادل مناع، تاريخ فلسطين، ص139- 140
([2]) سليمان ابو عزالدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص141
([3]) المرجع نفسه، ص139- 140
([4]) اسد رستم، بشير بين السلطان والعزيز، القسم1، ص98
([5]) سليمان ابو عزالدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص318

يوجه نظره نحو القضاء بخاصة حتى أن الكولونيل كامبل قنصل بريطانيا في مدينة الاسكندرية كتب الى حكومته سنة1837م، يوضح طبيعة القضاء في بـــلاد الـــشام، وجهود الحكومة المصرية واصلاحاتها، يقول كامبل:

(ان القضاء في سوريا قد سار في مدة قصيرة سيرته في مصر بعد طـــول الاختبار فيها فقد كان القاضي الشرعي يحكم في جميع القضايا، وكان الباب العـــالي يعين المفتي في كل سنة، والمفتي يعين القضاة وهؤلاء يحكمون باحكـــام الـــشريعة، ولا تقبل شهادة المسيحي الا في حالة عدم وجود الشاهد المسلم، ولا يستطيع الانسان ان يتصور الفساد والرشوة حتى انهم كانوا يعرفون في استامبول قهوة للشهود الزور يقاول الواحد منهم على شهادته وعلى مدة الايام التي يستخدم فيها لاداء هذه الشهادة، وقد يتمكن المفتي في مدى السنة التي يعين فيها من جمع ثروة طائلـــة لان تعيـــين القاضي ليس بالجدارة والاستحقاق بل بالثمن، واذا لم يكن بامكان محمد علي علـــى ازالة ذلك كله دفعة واحدة الا انه خفف منه كثيراً جداً، واكبر عمل عمله هو انـــه لا يسمح للمحكمة بنظر القضية الا اذا تلقت اذناً بذلك من الحاكم فـــالى الحـــاكم تقـــدم مذكرة بموضوع القضية وهو يصدر بعد ذلك الاذن والحاكم لا يمنع نظر اية قضية ما عدا القضايا الجنائية. اما قضايا الاحوال الشخصية وقضايا الملكية والمذهب الخ فان الحاكم يدرس مذكراتها ثم يحيلها الى القاضي بقرار يلخص فيه الموضوع. امـــا قضايا الضرائب والتجارة والديون الخ تحال على ديوان المشورة)([1]).

ويتضح من دراسة الأنظمة القضائية الجديدة التي وضعها إبراهيم باشا أنها جاءت منسجمة مع سياسته الرامية إلى إضفاء طابع الحكم المركزي علـــى جميـــع مؤسسات الإدارة المصرية في بلاد الشام وإخضاعها لمركز الحكم في مـــصر فقـــد استجاب إبراهيم باشا الى رغبة والده بأن تكون القاهرة مرجعـــاً أعلـــى للـــسلطات القضائية في بلاد الشام، إذ ان بعض الدعاوى كانت ترسل الـــى مـــصر لتمييزهـــا وللبت فيها بشكل نهائي غير أن محمد علي باشا ما لبث أن فوض ابنه إبراهيم باشا

([1]) داود بركات، البطل الفاتح إبراهيم، ص140- 142

للقيام بصلاحياته القضائية في بلاد الشام دون الرجوع اليه، ويمكن إجمال التحديثات القضائية التي أدخلها إبراهيم باشا في بلاد الشام على النحو التالي([1]):

1- إنشاء محكمة صلح في كل مدينة تتكون من قاضي واحد ينظر في القضايا الجزائية والمعاملات التجارية وأمور البيع والهبة، وتبُتُّ في المنازعات التي تنشب بين السكان والمدنيين.

2- إنشاء محكمة عليا مركزها مدينة دمشق، تتكون من رئيس وعضوين أو اكثر، وكاتب لتسجيل محاضر جلساتها.

3- إنشاء محكمة استئناف مركزها مدينة دمشق يشرف عليها مجموعة من القضاة برئاسة قاضي القضاة، وذلك للنظر في القضايا المستأنف عليها، وكانت تستأنف أمامها أيضا أحكام المحاكم الشرعية.

4- منح مجالس الشورى اختصاصات تتيح لها المحافظة على مصالح الميري من حيث العائدات المترتبة على الأرض، والإلتزام، والرسوم الميرية، كما كانت تنظر في قضايا الإدارة البلدية المتعلقة بشكاوى المواطنين المقدمة اليها.

5- أما السلطة القضائية العليا فكانت محصورة بيد إبراهيم باشا مباشرة، حيث كان يصدر الأحكام شخصياً في القضايا الجنائية والسياسية بعد أن تنظر فيها المحاكم بصورة تمهيدية، وتولى إبراهيم باشا التصديق على أحكام الإعدام الصادرة عن كبار الحُكام: محمد شريف، وسليمان الفرنساوي، وإسماعيل عاصم.

ومن الجدير ذكره أن إبراهيم باشا أبقى على المحاكم الشرعية دون المساس بصلاحياتها واختصاصاتها غير أنه عمل على تقليص مكانة قضاة الشرع حينما جعلهم يعتمدون على رواتب الإدارة المصرية بدلاً من المكافآت التي كانوا يحصلون عليها من رسوم الدعاوى([2])، وقد أوجدت الادارة المصرية عدداً من الموظفين الذين مهمتهم إدارة السلك القضائي في متسلمية نابلس، ومنهم:

1- المفتي([3]): اعتبر مفتي استانبول في عهد السلطان العثماني سليمان القانوني (1520- 1566م)، أعلى الموظفين الدينيين إذ لُقِّبَ بشيخ الاسلام، ومن المهام

([1]) أمين محمود، الإدارة المصرية في بلاد الشام، ص119
([2]) المرجع نفسه، ص119- 120
([3]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 10، ذي القعدة 1255هـ/ كانون ثاني 1840م، ص2

الموكلة اليه الاشراف على القضاء، وتعيين العلماء في المدن، ومهمة المفتي ابــداء الرأي في المسائل الفقهية التي تعرض عليه وإيجاد الحلول لهــا([1])، والمفتـــي دون القاضي في المنزلة، ولكنه أعلى من نائب القاضي، وقد خــضعت كافــة الهيئــات القضائية الى شيخ الاسلام الذي يتمتع بمنزلة رفيعة في الدولة فهو المرجع للأحكــام التي تصدرها الدولة، وقد تبعت متسلمية نابلس مدينة القدس قضائياً، وعلى الــرغم من ان تعيين المفتي من صلاحيات شيخ الاسلام إلا أنه إذا شُغر منصب المفتي قــام قاضي القدس بتعيين مفتٍ مؤقتٍ لنابلس لحين إصدار مرسوم مــن شــيخ الإســلام يتضمن التعيين، وفي بعض الظروف تم تعيين المفتي بناءً على رغبة الأهالي، وذلك عندما عُين إبراهيم الجوهري مفتياً لمدينة نابلس سنة 1223هــ/ 1808م([2]).

وكان لكل مذهب مفتٍ ينتخبه علماء مذهبه، واذا كان المذهب مذهب الدولة تعتمد الدولة رئيس علماء المذهب في البلد وتمنحه براءة تعيين بالافتاء، ففي عهــد الأيوبيين والمماليك كان الافتاء يسند للشافعية، ولما استولى العثمانيون على الــبلاد أصبح المفتي الرسمي من الحنفية، وكذلك في الحكم المصري إلا أن مفتي الحنابلــة في نابلس كان لا يقل نفوذه عنه حتى أيام الشيخ محمد السفاريني، ولهذا كان المفتي من بيوت العلم في نابلس ولم يعين من خارجها لتوافر العلماء فيها، وقد تواتر تعيين المفتين من بيوت نابلس بالتوارث([3]).

وقد كان المفتي يشغل مركزاً هاماً فكان أكثر الناس يستغنون عن القــضاء بالاستفتاء فإذا لم يكتفِ الطرف الآخر، وحصل على فتوى أخرى رفع أحدهم قضية لدى الحاكم الشرعي الذي بدورة غالباً ما كان يستشير المفتي في القضايا للاســتنارة بعلمه دون أن يتقيد القاضي برأي المفتي فللقاضي اجتهاده الخاص، وكــان المفتـــي يصادق على كثير من القضايا والمعاملات، وكانت دار الفتوى تعــج بــالمراجعين، فكان للمفتي مساعد يسمى(مُسوِّد الفتوى) يتقاضى بعض الأجور لعدم وجود راتــب له، ولم تقتصر وظيفة المفتي على هذا، وإنما كان يحافظ رجال الدين على شــعائر

([1]) محمد الطراونة، الأوضاع الإدارية في متسلمية القدس، ص241
([2]) اكرم الراميني، نابلس في القرن التاسع عشر، ص40- 41
([3]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج2، ص148- 149

الدين كإثبات هلال رمضان والعيدين(الفطر والاضحى)، وقد تولى الخطابة ليوم الجمعة في احد المساجد([1]).

وقد اشتُرِطَ في المفتي أن يكون من اهل الدين والفضل، والعلم واللباقة، ومن الذين تولوا الافتاء في متسلمية نابلس احمد افندي خماش([2])،وكان المفتي غالباً ما يمكث في وظيفة الافتاء لحين وفاته فقد عين أحمد أبو الهدى خماش مفتياً بنابلس سنة1255هـ/ 1839م إثر وفاة المفتي محمد افندي التميمي([3])، وكان المفتي يخاطب بـ (فخر العلما مفتي الاسلام زيد علومهم)([4]) وكذلك خوطب (عمدة العلما والفضلا الفخام خماش زادة الشيخ احمد افندي مفتي مدينة نابلس حالا)([5]).

2- النائب الشرعي([6]): كان الحاكم الشرعي(القاضي الشرعي) هو الذي يعين من طرف حاكم الدولة فيوقع دائماً(المولى خلافة)، ويقوم بالإشراف على الأوقاف جميعها، وهو الذي يعين الوعاظ والأئمة وموظفي المساجد؛ إذ لم تكن هناك دائرة أوقاف، وكان يدير الأوقاف، وكان الحاكم الشرعي هو المسؤول عن تعيين نوابٍ عنه في مجلسه أو في البلاد المجاورة كنابلس وجنين وعجلون، ويعرف كلُ واحدٍ منهم بـ (النائب الشرعي)، ولا تعتبر احكام نائب القاضي نافذة ما لم تصدق من المولى خلافة، وكان القاضي من أتباع المذهب الحنفي، ويعين نواباً عنه من المذاهب الاخرى الشافعي والمالكي والحنبلي، وعندما يتعذَّر وجود نص في المذهب الحنفي ووجوده في المذهب الآخر فيحكم عندئذ النائب الحنبلي أو الشافعي أو المالكي، ويصدق على ذلك الحاكم الحنفي المولى خلافة([7]).

([1]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج2، ص149- 150
([2]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 10، ذي القعدة 1255هـ/ كانون ثاني 1840م، ص2
([3]) اكرم الراميني، نابلس في القرن التاسع عشر، ص41
([4]) اسد رستم، الاصول العربية، م1، وثيقة36، 10 رجب1247هـ/ 15 كانون أول 1831م، ص87
([5]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 10، ذي القعدة 1255هـ/ كانون ثاني 1840م، ص2
([6]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 9، أواسط رمضان 1247هـ/ أواسط شباط 1232م، ص34؛ انظر محكمة القدس الشرعية، سجل 317، أواخر ذي الحجة1247هـ/ أواخر أيار 1832م، ص2
([7]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج2، ص120- 121

كان محمد علي يتدخل في تعيين نواب الشرع([1])، حيث وُجِد في متسلمية نابلس نائب شرعي لقاضي القدس لان نابلس كانت تتبع القدس قضائياً في فترة الحكم المصري، وجرت العادة ان يعين القاضي نواباً عنه في أقسام المدن المختلفة كما هو الحال في متسلمية نابلس إذ كان نواب الشرع في نابلس شأنهم شأن المتسلمين حيث كانت فترة نيابتهم قصيرة([2]).

وقد رصدت سجلات محكمة نابلس الشرعية مرسوماً من طرف قاضي القدس بتعيين الشيخ عبد الواحد خماش نائباً شرعياً على متسلمية نابلس سنة1247هـ/ 1831م، وهذ نص المرسوم:(نخبة الفضلاء والسادات الفخام السيد الشيخ عبد الواحد زاده خماش غب التحية السنية نبدي اليكم اننا قد نصبناك وعيناك من طرفنا نايبا شرعيا بمدينة نابلوس المحمية تتعاطى فصل الاحكام الشرعية بالمدينة المزبورة بين الاهالي والانام على قاعدة مذهب الامام الهمام ابي حنيفة النعمان صب على ضريحه سحايب الغفران فبناء على ذلك اذنا لك بفصل الاحكام الشرعية بالمدينة المزبورة بين الاهالي والانام وختم الصوكوك الشرعية وتحرير التركات الغير جسيمة وقسمتها بين مستحقيها بالوجه الشرعية ونصب الأوصياء والنظار وتزويج من لا ولي له من الصغار وان تنيب من شئت عند الاحتياج وعليك بتقوى الله تعالى في السر والعلانية الحاكم ذلك والسلام.

السيد مصطفى

القاضي بالقدس الشريف)([3]).

وقد أشارت سجلات محكمة نابلس الشرعية إلى تجديد ولاية عبد الواحد خماش في وظيفة النائب الشرعي لمتسلمية نابلس غير مرة في السنوات التالية: سنة 1247هـ/ 1831م من طرف قاضي القدس السيد مصطفى([4])، وسنة1249هـ/ 1833م من جانب قاضي القدس يحيى يوسف([5])، وسنة1250هـ/ 1834م من قِبل

([1]) اسد رستم، بشير بين السلطان والعزيز، القسم1، ص105
([2]) اكرم الراميني، نابلس في القرن التاسع عشر، ص33- 34
([3]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 9، أواسط رمضان 1247هـ/ أواسط شباط 1832م، ص34
([4]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 9، أواسط رمضان 1247هـ/ أواسط شباط 1832م، ص34
([5]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 9، غرة ربيع الأول 1249هـ/ أواسط أيلول 1833م، ص75

قاضي القدس علي راتب([1])، وسنة1254هـ/ 1838م من جانب قاضي القدس السيد علي([2])، وتولى ايضا نيابة متسلمية نابلس في سنة1256هـ/ 1840م من جانب قاضي القدس محمد حمدي([3]) ثم عزل بأمر من قاضي القدس الحاج محمد حمدي، وعيِّن الشيخ محمد شحادة خماش خلفاً له، والذي أصبح نائباً على نابلس وقصبة جنين، وذلك سنة 1257هـ/ 1841م([4])، ويظهر من هذا العرض لسنوات تولي النائب الشرعي لمتسلمية نابلس أن النيابة كانت مقتصرة على عائلة آل الخماش في المدينة.

وكان يشترط في تعيين النائب الشرعي أن يكون من أهل الدين والاستقامة. فالنائب الشرعي يقوم بالفصل في الأحكام الشرعية بين الناس على المذهب الحنفي، بالإضافة الى فتح السندات الشرعية([5])، وقد أوكلت للنائب عدة مهام منها تحرير وحصر التركات، وختم الصكوك([6]) وتنصيب الأوصياء والنظار من أهل الدين، وإبرام عقود الزواج([7]).

وقد لقب النائب الشرعي بـ (أقضى قضاة الاسلام)([8])، و(مولانا فخر العلماء الكرام وزبدة الفضلاء الفخام مولانا خماش زاده الشيخ عبد الواحد افندي دام بقائه)([9])، وكذلك(زبدة الافاضل الفخام زاده الشيخ عبد الواحد افندي زيد فضله غب التحية البهية)([10])، ولقب ايضا(عمدة العلماء الكرام خماش زاده الشيخ محمد شحاده افندي زيد علمه غب التحية السنية)([11]).

([1]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 9، غرة جمادى الأولى 1250هـ/ أوائل تموز 1834م، ص104
([2]) انظر مرسوم تجديد تولية عبد الواحد خماش على نيابة نابلس عند اسد رستم، الاصول العربية، م3 و4، وثيقة 251، غرة محرم سنة1254هـ/ أوائل نيسان 1838م، ص105
([3]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 10، غرة جمادى الأولى 1256هـ/ أوائل أيار 1840م، ص29
([4]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 10، نصف ربيع الأول 1257هـ/ أوائل تموز1841م، ص42
([5]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 10، نصف ربيع الأول 1257هـ/ أوائل تموز 1841م، ص42
([6]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 10، غرة جمادى الأولى 1256هـ/ أوائل أيار 1840م، ص29
([7]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 9، غرة ربيع الأول 1249هـ/ أواسط أيلول 1833م، ص75
([8]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 9، 17 ربيع الأول1249هـ/ 1 تشرين أول 1833م، ص74
([9]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 10، 10 ربيع الأول 1257هـ/ 30 حزيران 1841م، ص42
([10]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 9، غرة ربيع الأول 1249هـ/ أواسط أيلول 1833م، ص75
([11]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 10، نصف ربيع الأول 1257هـ/ أوائل تموز 1841م، ص42

وكانت علاقة العمل القضائي تربط بطبيعتها بين النائب الشرعي والمفتي حيث إن النائب الشرعي كثيراً ما كان يستشير المفتي في أغلب القضايا والدعاوى لأن بعض القضايا بحاجة الى مشورة رأي المفتي للبت فيها بالوجهة الشرعية الصحيحة.

3- القُضاة: كان يؤم الشام في مطلع كل سنة ثلاثة قضاة يعينهم قاضي العسكر ليتولوا القضاء في حلب ودمشق والقدس. فإما أن يعودوا من حيث أتوا في آخر السنة أو أن تجدد ولايتهم سنة ثانية، وكان محمد علي باشا فيما يظهر قليل الثقة بهؤلاء القضاة إذ كان يخشى تدخلهم في السياسة فأمر أن يراقبوا مراقبة شديدة، وأن تُعرض أحكامهم على الحكمدار أو المدير قبل إصدارها([1]).

وبما أن متسلمية نابلس كانت مرتبطة بالقدس قضائياً فقد كان قضاة نابلس لهذا العهد نواباً لقضاة القدس (الموليِّين خلافة)، وإن كثيراً من أمراء نابلس وشيوخها كانوا يعَينون حاكماً لمدينة القدس([2])، وقد كان قضاة نابلس من المدينة نفسها إذ كان القاضي يعين نائباً عنه في مناطق: جنين، وشويكة، والبلقاء، وعجلون، والرملة وغيرها، وبعضهم يولى نيابةً عن نائب القدس، وكانوا على الغالب يعينون مدى الحياة([3]) ما لم يثبت ما يوجب عزله. أما النائب فيمكن اقالته من النيابة حسب مشيئة القاضي المولى خلافة الذي أنابه عنه، وللقاضي أن يعين الكاتب والمأذونين ايضا([4]).

اما بوجه عام فقد أوجدت السلطات القضائية في كل مدينة قاضياً مهمته النظر في القضايا الجزئية كالمنازعات المحلية والمعاملات التجارية، ويتولى التصديق على عقود البيع والهبة، وما شاكل ذلك من قضايا، ويتقاضى رسماً للتصديق قدره ما بين واحد، واثنين، وربع في المئة من قيمة العقار المسجل. أما القضايا الكبرى فكانت تنظر في المحاكم المؤلفة من قاضٍ وعضوين أو أكثر، وكان لكل محكمة كاتب لتسجيل أحكامها، أما المرجع الاستئنافي فقد أوكل الى قاضي

([1]) اسد رستم، بشير بين السلطان والعزيز، القسم1، ص105
([2]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج2، ص402
([3]) المرجع نفسه، ص529
([4]) المرجع نفسه، ص121- 122

القضاة، بينما كان قرار الحكم بالاعدام من اختصاص كبار الحكام كشريف محمد باشا حكمدار ايالات الشام، وسليمان باشا، وخورشيد باشا، وكان هؤلاء يرسلون الأحكام عادة الى إبراهيم باشا لأجل التصديق، وفي بعض الاحوال كانوا ينفذونها قبل التصديق عليها منه، وكان الجزاء التأديبي هو الضرب بالعصي، وكان لصغار المأمورين وشيوخ المدن سلطة الحكم بالضرب وأحياناً كان هؤلاء يسيئون استعمال هذه السلطة في الحكم والتنفيذ([1]).

وكان القاضي عقب صدور قرار تعيينه يلتقي إبراهيم باشا ليشكره ويدعو له، حيث ينصح إبراهيم باشا القاضي بان ينفذ الاحكام الشرعية وفق المذهب الحنفي، وروعيت اجراءات النظام الذي كان متبعاً قبل الحكم المصري فيما يختص بخطوات سير الدعاوى([2])، ولم يتقاضَ القضاة رواتب معلومةً إلا أن إبراهيم باشا قرر أن يعطي القاضي في العام الواحد من50- 60 جنيهاً، وعينت الرواتب لجميع الموظفين، وكانوا يتناولون أُجورهم من أصحاب القضايا([3])، وهو ما يعرف بالرسوم الخاصة برفع الدعاوى.

ومن صيغ إجراءات الدعاوى أنه إذا اختلف اثنان قَدِما الى القاضي الشرعي للفصل بينهما فيكون المحكِّم بينهما، واذا لم يقدما معاً فيَّدعي أحدهما، ويطلب الآخر بواسطة المحضر باشي أي الآذن فاذا لم يجب الطرف الآخر ارسل له مُحضِراً ثانياً فاذا لم يجب أرسل له فوجاً من المحضرين والكتَّاب والحضور يبلغونه بلفظ القاضي الشرعي فاذا تعنت عُد خارجاً على الشريعة فيعلن القاضي عنه فيقاطعه الجميع إلى أن يذعن، وسواء أجاب المدعى عليه أم لا عليه سماع نص المدعي والذي يكلَّف بالبينة، وللخصم أي المدعى عليه حق الطعن ببينته، وللقاضي ان يقتنع بها أو يرفض، واذا اقتنعَ حَكمَ بما يثبت عنده، وقد توفرت النزاهة بين القضاة، ولم تثبت عليهم قضية رشوة، وكانت المحاكمة سلسة غاية في البساطة خالية من التعقيد([4]).

([1]) سليمان ابو عزالدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص142

([2]) لطيفة سالم، الحكم المصري في الشام، ص89

([3]) داود بركات، البطل الفاتح إبراهيم، ص142

([4]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج2، ص123

وقد كان تنفيذ الاحكام الشرعية يجري فـوراً بوسـاطة رجـال القاضـي والمحتسب، وان كان الأمر يحتاج الى قوة عسكرية سُلِّمَ الحكم الى الميرألاي. أمـا اذا كان الامر يتعلق بأحد رؤساء اللواء كالمتسلم أو الميرألاي فان القاضـي يجمـع المفتي والنقيب والمتسلم والميرألاي والعلماء والتجار والزعماء وغيرهم من وجهاء المدينة وأعيانها حسب الأصول المعتادة لحمل ذلك الرئيس أو المتنفذ على الخضوع وإن لم يخضع عُد خارجاً على الشريعة فقاطعوه([1]).

وجد الى جوار القضاء الشرعي القضاء العرفي الذي كان يمارس في مدينة نابلس فقد كان القاضي العرفي على درجة من النزاهة في القضاء لا يخشى أحـداً، وقد وجد قضاة عرفيون من مشايخ القرى ومن الأمراء في المدينة فقد كان لكل نوع من الجرائم قاضٍ خاص يرجع اليه، وكانت احكامهم اجتهادية على الغالـب وفـوق الاحتمال فيلطفها الوجوه والأعيان بالمصالحات([2]). فالسرقة من البيوت لا يقتـصر عقابها على عقوبة السرقة فقط بل يضم اليها كرامة البيت وحرمته، وهذا ما يـسميه النابلسيون(الطيحة والطلعة)([3])، وقد كان القضاة العرفيون يتقاضون أجراً متـساوياً من الطرفين. أما تنفيذ الأحكام العرفية فكان يتم مع تقديم كفلاء على التنفيذ قبل البدء في المحاكمة فلا يكاد القاضي العرفي ينطق بالحكم حتى يتدخل الوجوه بالصلح فاذا لم يقبل صاحب الحق بالصلح اضطر المحكوم عليه أو كفيله الى التنفيذ، ولهذا كانوا يميلون في حل المشكلات الى القضاة العرفيين لهذا التنفيذ الفوري([4]).

4- **كاتب المحكمة**([5]): يقوم بتحرير وكتابة الصكوك والسندات الـشرعية وثوثيـق وتدوين ما يدور داخل حلقة المحكمة مـن شـهادة الـشهود وإدلاء المتخاصـمين بحججهم، وما ينطق به القاضي من حكم([6])، ويجب تـوافر عـدة شـروط لكاتـب المحكمة كما أشارت سجلات محكمة نابلس الشرعية منهـا: الاسـتقامة والتـدين،

([1]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج2، ص516
([2]) المرجع نفسه، ص495
([3]) المرجع نفسه، ص561
([4]) المرجع نفسه، ص517
([5]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 10، اواسط ربيع الاول 1258هـ/ اواخر حزيران 1842م، ص72
([6]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 10، غرة شعبان 1258هـ/ أوائل أيلول 1842م، ص77

والمقدرة الذهنية، والكتابية واللغوية، التي تحتاجها وظيفة الكاتب([1])، وكان تعيين كاتب المحكمة في متسلمية نابلس يتم عن طريق القاضي في مدينة القدس([2])، وفي بعض الاحيان عن طريق النائب الشرعي في متسلمية نابلس([3])، وكانت وظيفة كاتب المحكمة في بعض الاحيان متواترة يرثها الابن عن ابيه إذ انها وظيفة أبيه وجده([4]).

وفيما يلي مرسوم من قاضي القدس عمر نسيب حريري بتعيين الشيخ محمود تميمي بوظيفة كاتب بمحكمة نابلس الشرعية (زبدة الافاضل الفخام تميمي زاده الشيخ محمود افندي زيد فضله نبدي اليك انه قد نصبناك وعيناك كاتبا بمدينة نابلوس لكونك مستحق وهي وظيفة ابائك واجدادك لتتعاطى تحرير السندات الشرعية وتتقيد بخدمة المحكمة فبناء على ذلك حررنا مراسلتنا هذه اليك واذناك بالجلوس بمحكمة نابلوس وتحريرات السندات الشرعية وعليك بتقوى الله تعالى في السر والعلانية اعلم ذلك والسلام حرر في اليوم الثالث عشر من صفر الخير سنة اثنتين وخمسين ومائين والف.

الفقير

ممهور بمهره المعتاد السيد عمر نسيب حريري زاده

ومحرره بخطه الكريم القاضي بالقدس الشريف)([5]).

أما المخصصات التي كان يتقاضاها كاتب المحكمة فهي مرتبات محدودة بالاضافة، إلى بعض المخصصات المفروضة على المعاملات كان للقاضي رسم توقيع، ولهذا كان النواب يضمنون المخصصات سنوياً من النائب الشرعي، أو القاضي، وتقسَّم بينهم وبين الكتَّاب والأذنة والمحضر باشي([6]).

([1]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 10، أواسط ربيع الأول 1258هـ/ وأواخر حزيران 1842م، ص72؛ انظر اسد رستم، الاصول العربية، م3 و4، وثيقة189، 13 صفر1252هـ/ 29 أيار 1836م، ص32

([2]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 10، غرة شعبان 1258هـ/ أوائل أيلول 1842م، ص77

([3]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 10، 18 جمادى الأولى 1262هـ/ 16 آذار 1846م، ص202

([4]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 10، 18 جمادى الأولى 1262هـ/ 16 آذار 1846م، ص202

([5]) اسد رستم، الاصول العربية، م3 و4، وثيقة188، 13 صفر1252هـ/ 29 أيار 1836م، ص32

([6]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج2، ص122

5- **المحضر باشي:** تنحصر مهمته في تبليغ المدَّعى عليهم للمثول أمـــام القاضــــي، ويتم ذلك بطلب من القاضي للبت في القضية المطروحة أمامه([1]).

6- **القائمقام نقيب الأشراف**([2]): كانت وظيفته تنحصر في حماية ورعاية مــصالح الأشراف المنحدرين من نسل الإمام علي بن أبي طالب، وزوجته فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، من أي عدوان يقع عليهم من الحكام وغيــرهم([3])، وهـــم الذين لا يجوز دفع الزكاة لهم لأن لهم الخمس من بيت مال المسلمين، وقد اخْتُلِــفَ في تعيينهم، فبعضهم اقتصر على ذراري علي وجعفر وعقيل والحارث والعباس من بني عبد المطلب، وبعضهم تجاوز هذا الحد فشمل بني هاشم، وبعضهم تجاوزه إلـــى بني عبد مناف جميعاً، وبعضهم إلى قريش([4]).

وبادئ ذي بدء لابد من التطرق الى تاريخ نقابة الأشراف بصورة مــوجزة فلما كان عددهم محدوداً في عهد الخلفاء الراشدين كانت حقوقهم تدفع اليهم كاملـــة، ولكن لما آل الامر الى بني أمية فباسم العداوة التي وقعت حرموهم ما خـــلا عقــيلاً وعبد الله بن جعفر فقد أعطوهم أعطيات غير ثابتة كحق لهم اذ كانوا يوقفون هـــذه الأعطيات في أي وقت يشاؤون، وعندما آل الامر الى بني العباس قاموا باحـــصاء عام، وأسسوا نقابة خاصة بالطالبيين تحصيهم وتتفقد حقوقهم، وقـــد زاد الفـــاطميون على ذلك بأن منحوهم ميزات وشعارات خاصة. اما السلاجقة والمماليك فانهم كانوا يهملون أو يزيدون، وعندما آل أمر العرب للعثمانيين فانهم توسعوا في الأمر فشمل عطاؤهم جميع بني هاشم والمهاجرين والأنصار، وجعل العثمانيون مركز النقابة في استانبول، وأناطوها بآخر الخلفاء العباسيين ثم بأشراف مكة، وقد جعلوا اسم نقيـــب الأشراف للرئيس العام الموجود في استانبول وما خلاه من المدن والمناطق، ومنهـــا مدينة نابلس أطلقوا عليه لقب قائمقام نقيب الاشارف الا ان الجمهور من الناس كان يخاطبه نقيب الأشراف([5]).

([1]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج2، ص123
([2]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 9، 15 جمادى الآخرة 1247هـ/ 22 أيلول 1831م، ص398
([3]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج2، ص158
([4]) المرجع نفسه، ص155
([5]) المرجع نفسه، ص155- 156

وكان يخاطب قائمقام نقيب الأشراف في مدينة نابلس(فرع الشجرة الزكية قايمقام نقيب الاشراف افندي زيد شرفه وافتخار الامرا المكرمين المنصوب قايمقاما في سنجاق نابلوس طوقان زادة سليمان بيك زيد مجـده ومفـاخر اقـرانهم علمـا وخطبا)([1])، وأصبحوا جميعاً يقدمون أسمائهم بفخر الأشراف وفخر السادات([2]).

وكان لسيادة النقيب منزلة مرموقة فهو يذكر في الفرمانات والمراسيم بعـد القاضي والمفتي وقبل المتسلم والميرألاي، والمفروض فيه أن ينتخب من أهل العلـم بين الأشراف، وكان إذا ضويق أثار الأشراف فثار الشعب معهم وكتب هو والقاضي والمفتي إلى الولاة والسلطان ونقيب الأشراف في الأستانة([3]). وقد قُرِنَ اسم قائمقـام نقيب الأشراف في المراسلات الرسمية بعد نائب مدينة نابلس والمفتـي مباشـرة([4]) دلالة على المكانة الرفيعة التي حظي بها قائمقام نقيب الأشراف في الدولـة، وكـان الأشراف في نابلس ينتخبون قائمقام النقيب، ويوقعون على ضـبط يرسـلونه مـع المنتخب أو أحد أقاربه الى سيادة النقيب في استانبول فيصدر مرسوماً بالتعيين([5]).

وفيما يلي صورة تعيين قائمقام نقيب الاشراف، وهو السيد عمر افندي مـن جانب سيادة النقيب العام في استانبول (مفخر السادات عمدة اصـحاب الـسعادات السيد عمر الاخرمي دام شريف سيادته غب التحية البهية ننهي اليكم تعيينـكم مـن طرفنا قائممقاما على السادات الكرام المحترمين في صيدا وبيروت ونابلس وبعلبـك فواجبكم اعتزاز واحترام من ينتمون الى السلالة النبوية الطـاهرة وبيـدهم انـساب ظاهرة وزجر ومنع من يضعون العمائم الخضراء بلا نسب ظاهر وكل من يـدعي النسب يجب عليكم باحالته لطرفنا وتاديبه مع حماية الاشراف مـن أي مداخلـة أو تعدي وتعجيز من الحكام وان لا يكلفوا بدفع قرش واحد وعليكم بصيانة اعراضـهم وحقوقهم واموالهم وحمايتهم من كل اذى بكل الوسائل اكراما لخاطر سيد الانام عليه

([1]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 10، 1260هـ/ 1844 م، ص273
([2]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج2، ص156
([3]) المرجع نفسه، ص159
([4]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 10، 1260هـ/ 1844م، ص273
([5]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج2، ص159

السلام حرر في اليوم الثاني والعشرين من جمادى الآخرة لسنة احدى واربعين ومایة وألف. نقيب الاشراف

زين العابدين)([1]).

وقد رصدت سجلات محكمة نابلس الشرعية (صورة بيورلدي شريف صادر من محروسة دمشق الشام من افندينا محمد نجيب باشا افتخار الاماجد الكرام متسلم نابلس حالا محمد افندي عبد الهادي زاده زيد مجده اعرض لدينا قيمقام نقيب الاشراف بنابلس بانه في العادة الجارية ان تعاطي مصالح الاشراف بالبلدة المرقومة منوطة لعهدته)([2]).

ومن الذين تولوا منصب نقيب الاشراف في نابلس في فترة المتسلمية محمد مرتضى الحنبلي([3])، وتشير السجلات في نابلس الى أن طوقان زادة سليمان بك قد تولى منصب قائمقام نقيب الأشراف في مدينة نابلس، والذي كان يكلف ايضا باشاعة الهدوء والطمأنينة وعدم إزعاج الموظفين في أداء أعمالهم من قِبل الأهالي في مدينة نابلس([4])، ومن النقباء الشيخ رفعت تفاحة الحسيني نقيب اشراف نابلس الاخير سنة1292هـ/ 1875م ثم نقلت من بعده الى الشيخ محمد تفاحة ثم الى ولده الشيخ رفعت تفاحة، وهو آخر النقباء([5]).

كان حق تعيين النقيب للسلطان، وحق تعيين القائمقام للنقيب العام، ولم يكن التَّعين في كل لواء بل كان لبقاع متعددة مع تعيين المركز فمثلاً كانت نابلس مركز نقابة، ولكن كانت تتبعها بلدان أخرى وهي: صيدا، وبيروت، وبعلبك. ولم يكن تعيين النقباء قاصراً على العلويين بل شمل المهاجرين والأنصار([6]).

وقد كان المركز الأول لقائمقامية بني صعب في قرية شويكة الواقعة شمال طولكرم، وكان أهلها قد اعترضوا على وجود الموظفين والعساكر في بلدهم فَنُقِلَ

([1]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج2، ص160

([2]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 10، 9 رجب 1257هـ/ 26 آب 1841م، ص283

([3]) اسد رستم، الاصول العربية، م5، وثيقة508، 15صفر1265هـ/ 10 كانون ثاني 1849م، ص61

([4]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 10، 15 صفر 1260هـ/ 5 آذار 1844م، ص109

([5]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج3، ص42، انظر اكرم الراميني، نابلس في القرن التاسع عشر، ص42- 46

([6]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج2، ص157

المركز إلى الطيبة الواقعة في الجنوب من طولكرم، فاعترض أهل الطيبة أيضا فنقل الى طولكرم والتي كانت حينئذ صغيرة فلم يلتفت إلى اعتـراض سـكانها، وكـانوا يستاءون من الموظفين والعساكر([1]).

وقد كان للأشراف امتيازات تمتعوا بها في ذلك العهد وما تلاه مـن آخـر عهد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني(1876- 1909م) حيث كانت تتم محاكمـة الأشراف في منزل سيادة النقيب، وكذلك سجنهم، ولم يسمح لأحد بوضـع العمامـة الخضراء إذا لم يكن من الأشراف وبموافقة سيادة النقيب([2])، ولم يكـن الأشـراف يدفعون شيئاً من الضرائب، ولم ينخرط الأشراف في الجردة حينما يدعو الـسلطان لذلك، بالاضافة الى عدم اشتراك الاشراف بدفع شيء من التكاليف التي تُفرض من السلطان أو الولاة([3]).

وبالاضافة الى الوظيفة التي كان يشغلها القائمقـام مـن جمـع للامـوال والأعمال الاقتصادية المتعددة، ونظراً لما يتمتع به من مكانة فانه كان يُحاسَب على أعماله وتصرفاته، ومثال ذلك محاسبة القائمقام الحاج عمر آغا من جانـب والـي الشام([4]). وقد كان للأشراف تقاليد وعادات خاصة بهم أهمها عدم تزويج الشريفة من غير الأشراف باستثناء العلماء على أن ابن الشريفة يلحق بها في النسب دون ذريته، ومن عاداتهم وتقاليدهم ارتداء العمائم الخضراء، وكذلك أنهم يتقدمون على غيـرهم في الدخول والخروج من المجالس([5])، وعندما حدث الانقلاب العثماني بعـد عهـد السلطان عبد الحميد الثاني كان في مقدمـة الاصـلاحات إلغـاء نقابـة الاشـراف وامتيازاتهم اذ رأى الاتحاديون -وهم رجال الانقـلاب- أن آل البيـت والـصحابة

([1]) إحسان النمر، نقد رسالة الراميني عن نابلس، ص17- 18

([2]) لقد ارتدى اصحاب الطرق الصوفية سيما الطريقة الرفاعية العمائم الخضراء ايضا لان مؤسس طريقتهم حسيني من الاشراف، وقد تقرر عندهم ان المحسوب كالمنسوب، وعلى هذا سادت الفوضى فلم يعرف لابس العمامة الخضراء أهو شريف ام صوفي؛ إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج2، ص158

([3]) المرجع نفسه، ص158

([4]) انظر صورة مرسوم محاسبة القائمقام الحاج عمر آغا عند إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج2، ص179

([5]) المرجع نفسه، ص162

الكرام رضي الله عنهم كانوا عماد الجهاد وقواد الجيوش الاسلامية فاعفاؤهم من الجهاد مخالف للشرع الاسلامي([1]).

7- مجالس المشورة(الشورى): أنشأ إبراهيم باشا عند دخوله مدينة دمشق مجلس شورى على غرار مجالس الشورى التي انشأها والده محمد علي باشا في مصر([2])، فقد أراد محمد علي أن يشرك الأعيان من أهل البلاد في الحكم فيستشيرهم في كثير من الامور ويحتفظ بالرأي الاخير لنفسه، ومن هنا جاءت فكرة انشاء مجالس المشورة أو الشورى التي أُنشِئَت في المدن وأمهات القرى، وذلك لسماع كافة الدعاوى وإحالة الشرعية منها الى قضاة الشرع وفصل الإدارية والسياسية منها باتفاق الآراء، وتصدير القرارات النهائية الى المتسلم لتنفيذها، ورأى محمد علي ان يراعي في تشكيل هذه المجالس مبدأ الطبقات والطوائف الدينية([3]).

وقد شُكِلَ في كلِّ مدينة تراوح عدد سكانها20 ألفاً فما فوق مجلس سمي (ديوان المشورة) عدد أعضائه يتراوح ما بين12 و21 عضواً مراعين في ذلك عدد السكان، فقد كان هؤلاء الأعضاء ينتخبون من بين أعيان البلد وكبار تجارها، ويمثلون جميع المذاهب والطوائف الدينية، ففي دمشق مثلاً كان المجلس مؤلفاً من 12 عضواً من المسلمين والنصارى واليهود، ورئيس هذا الديوان كان من اهل البلد أيضا، ولم يكن هذا المجلس خاضعاً لسلطة المتسلم أو حاكم البلد، وفي بيروت كان المجلس مؤلفاً من12 عضواً([4])، وقد أوكلت لمجالس الشورى مهام كبيرة تتماشى وحجم المسؤولية الموكلة للمجلس، فهي تمثل الشعب التمثيل الواسع. ولهذه المجالس الحق بالنظر في جميع الشؤون المحلية الواقعة ضمن حدودها الإدارية([5]) لذلك تَعوّد أبناء المدن على ادارة بعض شؤونهم بأنفسهم ورُبطت إجراءاتهم بنظام معلوم للجميع، حددته الحكومة المركزية([6]).

([1]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج2، ص158

([2])Lewis. B, The Middle East and the West, London, 1963, Page 50

([3]) سليمان ابو عزالدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص102؛ انظر عدنان جراد، الحكم المصري في سورية، ص45

([4]) سليمان ابو عزالدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص135؛ انظر عادل مناع، تاريخ فلسطين، ص140- 141؛ انظر لطيفة سالم، الحكم المصري في الشام، ص82

([5]) عدنان جراد، الحكم المصري في سورية، ص201

([6]) سليمان ابو عزالدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص318

وكان إبراهيم باشا يهدف من وراء اقامته مجلس الشورى إلى إيجاد سلطة إدارية مدنية تقوم بمعالجة جميع شؤون المواطن والمدينة، وقد نُظم مجلس الشورى كمجلس مدينة أو بلدية يعيّنه الحاكم المحلي، ويهدف الى تنفيذ سلسلة من المهام القضائية والإدارية والاقتصادية، وفي ظل الظروف القائمة آنذاك فان اقامة مجلس الشورى يعتبر خطوة تحررية، إذ يستطيع المواطن أن يتقدم الى المجلس ويقدم التماسه أو شكواه، ويحصل على ما يرضيه، وعلى الرغم من مشابهة مجالس الشورى في عملها ومهامها للدواوين التقليدية التي كانت موجودة في بلاد الشام منذ أمد بعيد، إلا أن هذه المجالس في عهد إبراهيم باشا كانت تتضمن مفهوماً جديداً تمثل بالمشاركة الوطنية أو المدنية من حيث ان تركيب المجلس الاساسي كان يحتوي على غير المسلمين([1])، والذي رسخ مبدأ تكافؤ الفرص لدعم المشروع السياسي الذي نادى به إبراهيم باشا لتحقيق الديمومة في البقاء على تراب الشام.

أما بالنسبة الى اختصاصات دواوين المشورة فقد ذكرها سليمان أبو عزالدين نقلاً عن نوفل نوفل فالقاعدة الاساسية في تلك المجالس هي مراعاة مصالح الميري، وقلما تدخَّل ديوان المشورة في الدعاوى التي لا علاقة لها بالأموال الأميرية، وليس لأحد من غير الأعضاء حق الدخول الى الدواوين حتى يسمع المفاوضات والمذاكرات التي تجري فيها، وكانت المجالس أيضا تستمع لدعاوى الأراضي، فقد كانت المذاكرات التي تدور بين الأعضاء تُوثَّق في جريدة الضبط تحت اسم المتكلم، وفي بداية كل شهر تُرسل تلك الجريدة الى الشام ليراجعها المشرف المالي العام حنا بحري ولتنقيحها وإبداء رأيه فيها([2]).

ويمكن القول إن مجالس المشورة(الشورى) كانت إحدى التأثيرات الإدارية والسياسية التي استطاعت التمييز بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في المدن وحكم النواحي والقرى([3]). فقد عمم إبراهيم باشا مجالس المشورة في عكا، وبيروت، ودمشق، وحلب، وعينتاب، وكليس، وجعل الديوان العالي في دمشق. وكان حنا

([1]) أمين محمود، الادارة المصرية في بلاد الشام، ص117
([2]) سليمان ابو عزالدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص142- 143
([3]) الاب لامنس اليسوعي، إبراهيم باشا في سورية، مجلة المشرق، ج27، العدد12، كانون الأول1929م، ص923؛ سيشار اليه فيما بعد الاب لامنس اليسوعي، إبراهيم باشا في سورية.

بحري بك رئيس هذا الديوان الذي ينقض الاحكام أو يقرها بأمر الحكمدار شـــريف باشا([1]).

وكانت قرارات مجالس المشورة في المدن الصغيرة تُرفــع عنــد الحاجــة والاقتضاء إلى مجلس مشورة عكا أو دمشق، وإذا اقتضت الحاجة إلى تمييز قرارات هذين المجلسين فترفع الى القاهرة لكن، لم يُرَ انه قد حدث أي تمييز([2]) فقد اهتمــت مجالس المشورة بإدارة شؤون الحياة اليومية في المدن على أكمل وجــه. وعلـــى الرغم من اشتراك العلماء والأعيان والتجـــار فـــي شـــؤون الإدارة والحكـــم فـــإن صلاحيات مجالس المشورة كانت محدودة، فحكومة محمـــد علـــي بقيـــت المرجـــع الرئيس لجميع القرارات المهمة([3])

ومما يدل على أن الإدارة المصرية كانت شـــديدة المركزيـــة أنَّ مجلـــس شورى نابلس كان مؤلفاً من القاضي والمفتي والنقيب، وهم ثلاثة بالتنـــسيب: عبـــد الفتاح آغا النمر، والشيخ أسعد الطاهر، وأمين افندي هاشم([4])، ولم يكـــن يتقاضـــى أعضاء مجلس الشورى مرتبات على أعمالهم كما هو الحال في كلـــيس وانطاكيـــة، وفي بعض المدن الرئيسية كان لهم أجور رمزية تراوحت بين 2500– 5000 قرش سنويا، ولم تكن توجد رسوم تُدفع لرفع القضايا أمام هذه الجهة، أما المحاكم الشرعية فحددت رسومها بـــ15% من قيمة المدعى بـــه، وبالنـــسبة للقـــرارات فهـــي دون مقابل([5]).

وبناءً على أمر إبراهيم باشا اختص مجلس الشورى بـــالنظر فـــي قـــضايا الرشوة التي اتهم فيها المتسلمون، وعند الإدانة يتم العقاب، والذي ينفذ على الفـــور، إذ كان هذا المرض يقلق إبراهيم باشا وهو دائماً موضوع شكواه، حتى انـــه ســـمح باعدام من يثبت عليه هذا الجرم لكن اكثر أنواع العقاب الذي انتـــشر هـــو الـــسجن والإقصاء من الوظيفة التي استُغِلَّت لخدمة الغرض، فقد عُزل متسلم يافا لثبوت تهمة

([1]) داود بركات، البطل الفاتح إبراهيم، ص141- 142
([2]) سليمان ابو عزالدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص137
([3]) عادل مناع، تاريخ فلسطين، ص140- 141
([4]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج1، ص24
([5]) لطيفة سالم، الحكم المصري في الشام، ص92

الرشوة عليه، وثبوت أنه مد يده إلى أموال الرعايا فصدر أمر من إبراهيم باشا بفك متسلمية المدينة عنه، وفوضها لعهدة محمود عبد الهادي. لقد فرضت العقوبات ولـم يعفَ أي مسؤول منها حتى لو كان صاحب مركز، كما حصل لرئيس كتبة مجلـس شورى دمشق الذي أرسل الى عكا سجيناً لحصوله على الرشوة([1]).

تذكر المصادر ان إبراهيم باشا لم يسمح لأعضاء ديوان المشورة بمغـادرة عملهم لعدة أيام حتى يتموا الأعمال التي كانت متراكمة فيه([2])، ويـدل ذلـك علـى حرص إبراهيم في القيام بالأعمال الإدارية على أكمل وجه، وحرصه علـى عـدم دخول الوهن إلى مؤسسته الإدارية عن طريق الرشوة أو بالتباطؤ والتراخي في أداء الواجب.

ومن خلال ديوان مشورة بيروت الذي أمر إبراهيم باشا بانـشائه فـي14 رمضان 1249هــ/ 24 كانون الثاني 1834م تتبين الإجراءات والترتيبـات التـي كانت تتم داخل الديوان من أجل تسيير ومناقشة ومـشورة أعـضاء المجلـس فـي الشؤون المحلية، وهي على النحو التالي([3]):

1- تعيين وقت معلوم كل يوم لحضور أرباب المجلس، وعند حضورهم يحـرر الكاتب أسماءهم بقائمة برتبة حضورهم لا برتبة مقامهم.

2- يحرر الكاتب كل يوم الأشغال الموجودة عنده، وحين يحضر أرباب المجلس يعرضها عليهم حتى ينجزوها ولا تتراكم، واذا لم تنتهِ هذه الأشغال في اليـوم ذاتـه تؤجل إلى الاجتماع الثاني الذي يعقد قبل أوانه بيوم لانجاز تلك الأشغال، على أن لا تتقيد هذه الأشغال بأعمال الكاتب بل تُنجز في اليوم الذي تنتهي فيه.

3- على الكاتب أن يقرأ الدعوى على جميع أعضاء ديوان المـشورة، ويجـب مشاركة جميع الأعضاء بالتكلم وإبداء الرأي في تلك الدعوى، على أن يرجح ويؤخد برأي صاحب الخبرة والتجربة من الأعضاء الحاضرين.

4- عند انفضاض المجلس بعد النظر في الدعاوى والبت فيها باستحسان الجميع يحرر الكاتب تلك الجلسة على مسودة، ويقوم بتبييضها في اليوم التالي، ثم يرسـلها

([1]) لطيفة سالم، الحكم المصري في الشام، ص75- 76
([2]) داود بركات، البطل الفاتح إبراهيم، ص143
([3]) سليمان ابو عزالدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص136- 137

الى المحلات المنفذة اليها، ثم تقيد في سجل المجلس، وهذه الخلاصات بعد تحريرها يأخذها الكاتب كل يوم للمجلس ويتلوها بأعلى صوته بحضور الجميع ثم تُختم بختم مجلس المشورة، فتُرسل الى صاحب الأمر لكي ينفذ ما اشتملت عليه.

5- يحفظ الكاتب هذه الدعاوى والقرارات في دفترين: الأول للمجلس، والثاني للخلاصات، ويتم حفظ المسودات في مكان خاص.

ولمجلس المشورة فائدة عظيمة تتمثل في امتصاص واحتواء وجلب المحبة والاحترام، وضمان ولاء كبار الشخصيات دون تمييز في العنصر، أو الدين ومنح الشعور بالمشاركة في إدارة البلاد، وضمان التصرف الملائم في إطار طبيعة المنطقة، وعدم تسلط الحكام والحد من ممارسة ضغوطهم فمجالس الشورى تعطي صورة واضحة لتعاون مشترك وفعّال بين مختلف طبقات المجتع وتعدد طوائفه ومذاهبهم الدينية، وهذا أمر لم تعهده بلاد الشام من قبل([1])، وعليه أصبح مجلس الشورى ينظر في جميع الدعاوى المدنية، واستحوذت القضايا التجارية بأنواعها كالتموين، والتسعير، وواردات الجيش، وتحديد كميتها وأثمانها، واختص أيضا بمسائل الالتزام بالعقود مع الحكومة، وما يتعلق بالميري، فقد دعي له أعضاء من التجار، نظراً لخبرتهم في هذا الميدان([2]).

ويلاحظ مما تقدم أن مجالس المشورة أو الشورى في واجباتها وتشكيلها الذي ظهرت فيه الصبغة المصرية بشكل واضح كانت تمثل أهم تجديداتهم في الإدارة لبلاد الشام، كما أن فكرة الشورى بحد ذاتها كوسيلة ديمقراطية في الحكم المحلي كانت فكرة ايجابية، لكن هناك فجوة واسعة بين ايجاد مؤسسة ما وقيامها بوظائفها بصورة صحيحة في ظل الظروف التي سادت النصف الأول من ق19م. فقد كان التحول من المؤسسات العثمانية الى مؤسسة الشورى تحولا حاداً تضارب بعضها بالعادات والتقاليد المحافظة([3]) إلا أن وجود مجالس الشورى في مختلف مدن بلاد الشام أفرزت ارتياحاً وطمأنينة عند الرعايا الذين وجدوا في هذه المجالس ملاذاً لانصافهم من تعسف الاقطاعيين وتحكمهم بهم.

([1]) لطيفة سالم، الحكم المصري في الشام، ص79- 80

([2]) المرجع نفسه، ص92

([3]) أمين محمود، الادارة المصرية في بلاد الشام، ص118

8- ناظر الوقف([1]): وتنحصر وظيفته في الإشراف على الممتلكات الوقفية ورعاية مصالحها، والمحافظة عليها وتنميتها، وتعيين المتولين على الأوقاف في مناطق المتسلمية([2]).

9- أعضاء قضاء نابلس: لقد وجد في قضاء متسلمية نابلس أعضاء لتمييز الدعاوى يعرفون بأعضاء الدعاوى، منهم: محمد أفندي النقيب (الحنبلي)، وأحمد بك القاسم، والشيخ يوسف زيد، والحاج أمين هاشم، وشريف بك طوقان، ثم جاء بعدهم السادة الاعضاء: أمين أفندي القاسم، والشيخ عباس الخماش، والشيخ منيب زيد، وعبد الكريم افندي عبد الهادي، وأمين افندي صلاح، وميخائيل افندي عبد النور، وحبيب افندي خرعوبة، والشيخ نمر الداري، وبدوي افندي عاشور، ومحمد أفندي خليفة طوقان، وإبراهيم افندي الخوري، وجريس افندي سروفيم، وميخائيل افندي ابو ليصة، وسليمان افندي القره. اما اعضاء المحكمة التجارية فهم السادة: أحمد زيد، ومحمود الطاهر، وحسن النابلسي، وعثمان النابلسي، ومصطفى هاشم([3]).

وبناء على ذلك فقد كانت الإدارة المصرية حريصة كل الحرص على أن يكون السكان بشتى طوائفهم ومللهم سواسية أمام القضاء، فقد ضمنت التشريعات التي استحدثها محمد علي باشا ونجله إبراهيم باشا إزالة الفروق والإمتيازات التي كان يتمتع بها المسلمون بالنسبة لباقي الطوائف الاخرى، غير أن الامتيازات الأجنبية التي منحتها الدولة العثمانية الى الدول الأوروبية استمرت في عهد الادارة المصرية، فالقضاء القنصلي ظل معمولاً به على الرغم من أن القناصل الأوروبيين أساؤوا ممارستهم للسلطة القضائية، وقد سعت الإدارة المصرية للقضاء على تلك الامتيازات، ولكنها لم تنجح في ذلك([4]).

([1]) محكمة نابلس الشرعية، سجل 9، أوائل جمادى الآخرة 1247هـ/ أوائل أيلول 1831م، ص18
([2]) محمد الطراونة، الأوضاع الإدارية في متسلمية القدس، ص240
([3]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج3، ص53- 54
([4]) امين محمود، الادارة المصرية في بلاد الشام، ص120؛ انظر سليمان ابو عزالدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص141- 142

3. 6 الأمـــن

في عهد الحكومة والإدارة العثمانية السابق لدخول إبراهيم باشا إلـــى بـــلاد الشام كان حبل الأمن مضطرباً في كل مكان، وكان الأشقياء يعيثون فساداً حتى فـــي البلاد الساحلية وعلى أبواب المدن، والأماكن الواقعة على الطرق الـــسلطانية بـــين بيروت والشام، وكان من الأولى اقامة مخافر متعددة فيها لتأمين المواصلات؛ فقـــد كانت هذه الاماكن مكامن للّصوص، وبسبب ذلك كان المسافرون يـــضطرون الـــى السير على شكل جماعات، وهم شاكوا السلاح درءاً للخطر ليستطيعوا الدفاع عـــن أنفسهم وأموالهم، إذ كان من منتهى الشجاعة والمخاطرة أن يذهب الرجل وحده من بيروت إلى الشام، ومن ذلك نشأت الأنشودة الشعبية المشهورة في جبل لبنان، التـــي منها قولهم للمسافر من بيروت الى الشام([1]):

جوزك يا المليحة   راح عالشام وحده

جوزك يا المليحة   بو زيـــد الهـــلالي

لكن في عهد محمد علي باشا ونجله إبراهيم باشا تبـــدلت أحـــوال الأمـــن السابقة الى الأفضل فقد رُدت الحقوق لأصحابها ، وأرجع ما سرق لذويه، وتعـــددت أحداث ذلك، ومثال ذلك أن أحد التجار ذهب لشراء قطن من نابلس، وأقام ليلة لـــدى أحد الشيوخ فسُرق منه1093 قرشاً، واتضح أن السارق ابن أخ الـــشيخ، فاشـــتكى التاجر للمتسلم، الذي أمر باحضار المبلغ المسروق على وجـــه الـــسرعة فاســـتلمه التاجر في حينه([2]).

شددت حكومة محمد علي النكير على أصحاب الجـــرائم، وأنزلـــت بهـــم العقوبات الصارمة، وحافظت على سلامة المواصلات والطرقات محافظـــة دقيقـــة، وألقت على عاتق رؤساء القبائل وشيوخ القرى تبعة ما يقع في مناطق نفوذهم مـــن الجنايات والسرقات التي لا يكشف مقترفوها فكان أهل القرية أو الناحيـــة يكلَّفـــون بايجاد أو دفع ثمن ما يسرق أو ينهب في أرضهم. فهـــذه الإجـــراءات – وإن كـــان

([1]) سليمان ابو عزالدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص319؛ انظر الاب لامنس اليسوعي، إبراهيم باشا في سورية، ص923؛ انظر عدنان جراد، الحكم المصري في سورية، ص207- 208

([2]) لطيفة سالم، الحكم المصري في الشام، ص224

بعضها لا ينطبق على العدالة- لم تكن مخالفة لروح ومقتضيات ذلك الزمان كما أنها جاءت بفوائد عامة تبرر اتخاذها فاستتب الأمن في جميع انحاء البلاد باستثناء فتـــرة الثورات التي عصفت في وجه الحكم المصري في مختلف المـــدن والنـــواحي فقـــد كادت حوادث القتل والسلب والسرقة تندثر من البلاد([1]).

لقد بدأ إبراهيم باشا بتأمين الأمن وجدَّ بادئ ذي بدء في اقصاء اعداء الحكم المصري وأحلَّ محلهم من وجد فيه الكفاءة والاخلاص وأوصى بوجوب تأمين العباد وزجر المعتدين وتحاشي أسباب الجور والتعسف، فوضع تحت تصرفهم عدداً كافيـــاً من الجند لتنفيذ الاحكام وإحقاق الحق. ثم ما لبث ان أمر عدداً من كبـــار معاونيـــه بالتجوال في البلاد وتفقد أحوال السكان، وكان والده محمد علي باشـــا يُلـــح عليـــه بضرورة التجول بين الولايات وتفقد أحوال الرعايا وان ذلك خيـــرٌ مـــن إصـــلاح الطرق ومجاري الأنهار([2]).

وكان حفظ النظام حين حدوث المهرجانات من أشق الأمور فـــي متـــسلمية نابلس، وذلك للنفور التقليدي بين حي الحبلة والأحياء الغربية إذ كانوا يعتبرون سوق السلطان(التجار) حداً فاصلاً بين الفريقين فاذا سارت زفة من الجهة الـــشرقية فـــلا تتجاوز الباب الشرقي لهذا السوق وان تجاوزته اعترضها سكان الأحيـــاء الغربيـــة والعكس بالعكس، وقد كانت قرى نابلس ساهرة ليلاً نهـــاراً فـــاذا مـــرَّ شـــخصٌ لا يعرفونه اعترضوه حتى يعرفوا سر تجوله، وقد وُجِدت الخيول لمطـــاردة العـــابثين بالأمن. فقد كانت النجدات ترسل على وجه السرعة، فساد الأمن جبل نابلس([3]).

وكانت بيوت الأمراء والشيوخ في نابلس مشرَّعة لكل قاصد وكانت أموالهم مبذولة لكل طالب، ووقفوا في وجه المعتدين، وكان سكان نابلس مخلصين لامرائهم وولاتهم فتقدموا لخدمتهم ومساعدتهم في جميع المواقف دون تكليف، وكانوا يقفلـــون محلاتهم ومشاغلهم عندما يبلغهم وفاة أحد امرائهم، فكان هـــذا الإخـــلاص، وتلـــك الطاعة من أكبر الأعوان على سيادة الأمن والطمأنينة في مدينة نابلس([4]).

([1]) سليمان ابو عزالدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص319- 320

([2]) اسد رستم، بشير بين السلطان والعزيز، القسم1، ص97

([3]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج2، ص513- 515

([4]) المرجع نفسه، ص550- 551